المسيرة النيابية
وغياب الرقابة الشعبية
على السلطتين «التشريعية والتنفيذية»
الموسم الثقافي الثامن والعشرين
الكويت 2004م

المسيرة النيابية
وغياب الرقابة الشعبية
على السلطتين «التشريعية والتنفيذية»

الموسم الثقافي الثامن والعشرين

الكويت 2004م

تقديم

الموسم الثقافي التاسع والعشرين لرابطة الاجتماعيين يأتي هذا العام في الإطار المحلي، ويتناول موضوعاً هاماً وحاضراً في أذهان المواطنين، والذي تمت صياغته تحت عنوان «المسيرة النيابية وغياب الرقابة الشعبية على السلطتين.. التشريعية والتنفيذية».

لقد تم اختيار هذا الموضوع تلمساً لما يشعر به المواطن من إحباطات حيال بعض مواقف وتوجهات أعضاء مجلس الأمة، وبعض الوزراء، مما أبعد المجلسين «التشريعي والتنفيذي» عن مسار الطموحات والتطلعات الشعبية، وكذا ما يدور في الساحة الكويتية من حوارات ومناقشات ساخنة تجعلنا قلقين على المسيرة الديمقراطية التي نتوخاها ونعمل من أجلها، كتعديل الدوائر الانتخابية وإعطاء المرأة كامل حقوقها السياسية، وغيرها من القضايا ذات الصلة، كتقليص سن الناخب، وخضوع مجمل المؤسسات الدستورية للعملية الانتخابية، والابتعاد عن ظاهرة التعيين في المجالس ذات الصبغة الدستورية أو الشعبية.

وعليه، فقد جاء موسمنا الثقافي هذا العام في خضمّ جدل عقيم وتكتيكات مريبة، نرى معه في الأفق ما لا يبشّر بالخير. فالضحية أولاً وأخيراً - كما نراها في نهاية النفق - هي الديمقراطية التي بِتنا نعول عليها منذ عام 1962م في حل جميع قضايانا العالقة، ومع ذلك يجب ألا نتسرع في الحكم على ما يدور حولنا قبل أن نقرأ فحوى تلك الندوات والمحاضرات التي تضمنتها أجندتنا الثقافية لعام 2004م.

وفي هذا المقام أيضاً لا يغيب عن البال ذكرى فقيد الرابطة ورئيسها الراحل الأستاذ عبدالعزيز عبدالله الصرعاوي، الذي مضى على رحيله عنا عاماً من الزمان وكأنها أياماً معدودات. فقد كنا ونحن نحضر لهذا الموسم الثقافي نشعر بفراغ كبير ونتذكر على الدوام حرصه الشديد على تنظيم هذا الموسم في موعده المحدد، ونحن هنا نعاهده من جديد بأن هذا الموسم الثقافي الذي يحمل اسمه سيستمر في موعده كل عام، لكونه بات معلماً من معالم نشاطات الرابطة العديدة على المستوى المحلي والعربي والدولي، ورافداً من روافد المعرفة ونشر الثقافة في وطننا الكويت.

● خالد عبدالعزيز الشلفان

رئيس رابطة الاجتماعيين

نص محاضرة

د. أحمد الربعي

حول "الرقابة الشعبية في مجتمع ديمقراطي"

استهلت رابطة الاجتماعيين فعاليات موسمها الثقافي التاسع والعشرين بالحديث عن «الرقابة الشعبية في مجتمع ديمقراطي» وهو عنوان أولى محاضرات الموسم، حيث تحدث فيها عضو مجلس الأمة السابق الدكتور أحمد الربعي فيما عقب على حديثه السياسي المخضرم الدكتور أحمد الخطيب، بينما تولى رئيس الرابطة الأستاذ خالد عبدالعزيز الشلفان رئاسة الجلسة.

وفي تفاصيل فعاليات هذه المحاضرة، قال بداية المتحدث الرئيسي فيها الدكتور أحمد الربعي: إن عنوان المحاضرة «الرقابة الشعبية في مجتمع ديمقراطي» يشكّل مشكلة لأنه يفترض بنا الحديث أولاً عن مجتمع ديمقراطي، وهنا كلمة مجتمع ديمقراطي تحتاج إلى إعادة نظر، كما أن الرقابة الشعبية تتطلب منّا أيضاً معرفة ماذا نعني بالشعب؟ وما هو الدور الذي يفترض أن يقوم به في أي من المجتمعات؟

وأضاف بقوله: إن الواضح أننا نواجه مشكلة حقيقية في تعريف المجتمع الديمقراطي لأن هناك سمات وصفات لهذا المجتمع وهو ما يعني حين نبادر في تحليل سمات وصفات مجتمعنا، يتضح لنا أننا نعيش في تناقض بين ما هو ديمقراطي وغير ديمقراطي وحجم كل منهما.

وأكد أن في ديمقراطيتنا الكثير من النقاط السلبية التي تتطلب منا طرحها بشكل صريح وواضح حتى يتسنى لنا إصلاحها، لأن الواضح من واضعي دستور 1961 أنه كان لديهم تصور بأن مجتمعنا سوف يسير باتجاه متصاعد وأكثر

ديمقراطية، لأنه لم يخطر في بالهم بأن مشروع الإصلاح الذي جاؤوا به في 61 - 62 قد تكسّر خلال مسيرته التاريخية، وهو ما نعيشه اليوم من حالات تراجع عن المسار الديمقراطي.

وقال: إن دستور الكويت كان يعتقد بأن قضية الأحزاب السياسية في طريقها للإشهار، وهو ما كان واضحاً من خلال النص الموجود في المذكرة التفسيرية الذي تكلم عن الأحزاب والمستقبل، اعتقاداً من واضعي الدستور بأن المجتمع سوف يسير باتجاه المزيد من الخطوات الديمقراطية، حيث كان هذا واضحاً في الكثير من النصوص والمواد الدستورية والتفسيرية التي تدلل على وجود رؤية تقدمية، إلا أن ما حصل هو غير ذلك، حيث واجهنا نكوساً في العملية الديمقراطية، وبدلاً من التوسع في القاعدة الديمقراطية فقد تم تقليصها، لأن هناك نصف المجتمع محروم حتى الآن من ممارسة الديمقراطية.. وهنا لا يمكن لنا إقناع أحد بأننا مجتمع ديمقراطي وأن هذا الوضع يوجب علينا طرح عدد من التساؤلات منها: ما هي هذه الديمقراطية الموجودة عندنا؟ وهل نحن جادين في هذه المسألة؟ وهل يمكن لنا الحديث عن وجود ديمقراطية عندنا ونصف المجتمع محروم من ممارستها؟

وأشار إلى أن المشكلة الأخرى الموجودة لدينا، وهي أننا أمام سلطة منحازة لتيار وتوجه معين في المجتمع، وهذا ما كان واضحاً من خلال الموقف الذي اتخذته السلطة من نادي الاستقلال الذي يعني وجوده وجود وجهة نظر لقوى اجتماعية

تنويرية لها رؤية معينة بصرف النظر عن طبيعة الاختلافات والتوجهات داخله.

وقال: إن حل نادي الاستقلال، والعمل على تشجيع التيارات الأخرى، كان نتيجة اعتقاد السلطة بإمكانية ضربها للقوى الديمقراطية، بعد أن عملت على إغلاق الحياة النيابية والمؤسسات الشعبية، وعلقت العمل في دستور 1961م.

وأضاف: إن ما ثبت في لعبة تسيّس الدين هو لعبة خطرة ومدمرة، وتأكل أصابع من يلعبها، لأن هذه المسألة ليس فيها شطارة أو ذكاء وأن الولايات المتحدة الأمريكية بكل إمكاناتها وقدراتها السياسية والاستخباراتية والعسكرية لم تتمكن من الاستمرار في هذه اللعبة «لعبة تسيّس الدين»، لأنها حينما دخلت في حرب مع الاتحاد السوفياتي عملت على تشجيع الجهاد الإسلامي، ودعمت تنظيم القاعدة، ودرّبت كل القوى الإرهابية، لكن الذي حصل بعد كل هذا أن هذه القوى انقلبت عليها ولدغتها بعد أن كانت تعتقد بإمكانية استخدامها في لعبة نحن لسنا طرفاً فيها.

وقال: إن اتهام البعض لنا حين نقول: «إننا مع مشروع الشرق الأوسط الكبير ومع الديمقراطية» نطرح في ذلك وجهة النظر الأمريكية، هو اتهام باطل، وعكس هذا القول هو الصحيح، لأننا ومنذ زمن طويل لنا نقول: إن استمرار الأنظمة القمعية في الشرق الأوسط خطر على الجميع، وهو ما تأكد الآن لتبدأ الولايات المتحدة الأمريكية لتقول ما كنا نقوله منذ زمن عن هذه الأنظمة وهذه الجماعات، وهو الشيء الحاصل اليوم.

وأضاف: نحن لا نريد لأحد أن يزايد علينا ويتهمنا بالأمركة، لأننا نطالب بالديمقراطية وحقوق الإنسان، لأن هذا الشيء كان ولازال هو موقفنا الحقيقي والصريح، بينما كان الموقف الأمريكي هو الخطأ، وأن المشكلة الأخرى التي تواجهنا هي أننا لا نستطيع أن نتحدث عن مجتمع ديمقراطي بعدم وجود حرية لإصدار الصحف، لأن من المستحيل أن يكون هناك نظام ديمقراطي صحيح ويعمل على منع حرية إصدار الصحف.

وقال: إن المجتمع الديمقراطي الصحيح، يعني بكل بساطة أن هذا المجتمع بإمكانه أن يعبّر كل إنسان فيه عن رأيه، ومن دون الحاجة إلى استئذان هذا المحافظ أو تلك الجهة.

وأضاف بقوله: كنا نقرّ بوجود ثغرات في مجتمعنا وديمقراطيتنا، لكن مع ذلك يوجد فيه صفات ديمقراطية حقيقية وواقعية، مثل وجود سلطات منفصلة، وقضاء عادل ومنفصل عن التأثيرات الحكومية، وكذلك يوجد - ولحد كبير نوعاً ما - حرية رأي وتعبير بما هو متاح لنا من صحف.

وواضح أن المشكلة الكبيرة التي تواجه مجتمعنا تتلخص بوجود صراع مصالح داخل السلطة، أحدهما لا يريد أن يكون عندنا نظاماً ديمقراطياً صحيحاً ومتكاملاً، لأن وجود مثل هذا النظام يعني الشفافية الكاملة وهو ما لا يريد وجوده البعض، حتى يتسنى لهم الحصول على بعض الامتيازات والتنفيعات غير القانونية وغير الدستورية على حساب الصالح العام للمجتمع، وللبلد ككل.

وقال: ثم هناك أيضاً قوى اجتماعية لها مصلحة ببقاء الوضع على ما هو عليه، لأن المجتمع الديمقراطي الذي فيه شفافية، ومحاسبة حقيقية، سيؤدي إلى خسارة كبيرة لأقطاب متنفذة في السلطة.

وأكد أن أخطر ما تمر به الكويت اليوم هو أن نظامها لم يحسم لغاية اليوم خيار الديمقراطية، حيث لازال متردداً بهذا الشأن وأن مواصلة مثل هذا التردد وعدم حسمه في مثل هذه الظروف لن يكون بالتأكيد من صالحنا، لا على المستوى المحلي أم الدولي.. وقال: إن ما هو مطلوب في ظل كل ما نحن عليه، هو أنه حان الوقت لأن يتشكل في مجتمعنا قوة ضغط اجتماعي وسياسي وقانوني ضمن وعي جديد يكون قادراً على الضغط على السلطة السياسية لإجراء الإصلاح والانحياز للديمقراطية.

تعقيب د. أحمد الخطيب

حول "الرقابة الشعبية في مجتمع ديمقراطي"

استهل د. أحمد الخطيب حديثه في التعقيب على ما جاء في حديث د. أحمد الربعي بالقول: إن عنوان الرقابة الشعبية وفق ما يفهم منه، هو في كيفية معرفة ماذا تعمل الحكومة؟ وكيف يكن لنا إصلاح اعوجاجها وأن هذه الرقابة عادة ما تكون في الدول الديمقراطية من اختصاص المجلس المنتخب الذي يمتلك الكثير من أدوات الرقابة، والتي فيها السؤال والاستجواب، ولجان التحقيق وديوان المحاسبة، إلا أن الواضح في هذه الدول وما أصبحت تقوم به الأحزاب السياسية فيها، هو عدم اهتمامها بمصالح الناس العاديين وأن هذه الأحزاب وإن كانت تضع لها برامج انتخابية معينة ما قبل الحملات الانتخابية التي عادة ما تشهدها تلك البلدان، إلا أنه وبمجرد وصول هذه الأحزاب إلى الحكم ينسون الكثير من تلك البرامج والوعود، وهو ما يجعل الكثير من الناس يفقدون ثقتهم بتلك الأحزاب السياسية، إن كان في أوروبا أم في أمريكا أم في غيرهما.

وأشار إلى أن تدني نسبة الاقتراع في الانتخابات العامة يدلل على حصول مثل هذا الشيء، وأن هذا الوضع دفع إلى الاهتمام بإنشاء جمعيات غير حكومية «مؤسسات المجتمع المدني» حتى يعالجوا المشاكل التي يعانون منها، لأن الناس لم يعودوا يثقوا بقدرة تلك الأحزاب في تلبية طموحاتهم.

وما نتج عن هذا الشيء، هو البدء بتشكيل لجان عدة لقضايا كثيرة، في محاولة لحل مشاكل الناس وهو ما نلاحظه اليوم، إن كان في أمريكا أو أوروبا، حيث مئات الآلاف من هذه اللجان والجمعيات التي تولي الاهتمام بأشياء كثيرة وكل منها لها

اختصاص معين، كجماعة الخضر مثلاً في بريطانيا، الذين يولون اهتماماً بالبيئة، وجمعية M. A. D. D الأمريكية المختصة بتتبع الناس الذين يقودون السيارات وهم في حالة سكر، وغير ذلك من اهتمامات تتعلق برعاية الناس الذين تعرضوا لحوادث طرق، وكيفية معالجة ظاهرة إدمان وشرب الخمر أو المخدرات وأن وجود مثل هذه الجمعيات وغيرها له أهمية كبيرة، إن كان في مجال العمل السياسي أو غيره، وأهم شيء فيها هو قيامها بتنظيم الناس، والدفع بهم ليكونوا قوة ضاغطة ومؤثرة في المجتمع وفي التأثير على توجهات وعمل الحكومات.

وقال: إن المجتمعات الديمقراطية لا تعاني من مشكلة في إشهار أيٍّ من اللجان أو المجتمعات، لأن الدستور لديهم يعطيهم الصلاحية لإقامة أي شيء يريدون القيام به سواء على مستوى إقامة جمعية معينة، أو في تنظيم تجمع، أو تظاهرة أو خلاف ذلك، وهو أمر غير موجود في الدول غير الديمقراطية التي لا تعطي لأفراد مجتمعاتها الحق بإشهار مثل هذه اللجان أو الجمعيات، وليس هذا فحسب، بل مجرد التفكير في إقامتها تصبح هناك مشكلة حولها. وأضاف: إن الكويت كغيرها من الدول غير الديمقراطية التي لا ينطبق عليها الحديث عن التجمعات والحريات، رغم أن دستورها يعطي الكثير من الحقوق لمواطنيها، إلا أن هناك من عمل على دفن هذا الدستور منذ زمن طويل من خلال ما صدر من قوانين فرّغت الدستور من محتواه، وقيّدت الحريات والتجمعات لأن البعض لا يريد للشعب الكويتي أن يكون له أي دور في أي من المجالات، مشيراً إلى أن النائب

السابق المرحوم سامي المنيس تقدم بطلب لتشكيل لجنة شعبية لحماية المستهلك تم الاعتراض عليه من قبل وزارة التجارة، تقدم العديد من النواب والمهتمين بالشأن العام في البلد بطلبات ومقترحات في هذا الاتجاه، إلا أن أحد لم ينظر إليها، ومنها مقترح قانون حماية المال العام الذي وضعته لجنة حماية المال العام في مجلس الأمة، والذي لم يرَ النور هو الآخر ولم يخرج حتى من اللجنة، لأنه هناك من لا يريد مناقشته أو حتى تطبيقه.

وأشار إلى بعض التصرفات الحكومية عندنا في الكويت كثيراً ما تسيئ لنفسها ولدولة الكويت، وواضح أن لجنة حقوق الإنسان، أو أي لجنة تولي الاهتمام بحقوق الإنسان تأخذ شرعيتها من اللجنة العالمية لحقوق الإنسان «الأم» وليس من الحكومات المحلية.

وأكد بأن وجود لجنة لحقوق الإنسان في أي دولة يعتبر شرعياً ودولياً حتى ولو كانت بالنسبة لحكومات بلدها غير شرعية.

وقال: إن ما يؤسف عندنا وجود كراهية وحقد لكل ما له علاقة بحقوق الإنسان، في إشارة منه إلى أن السيد جاسم القطامي الذي يشغل منصب رئيس الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، ورئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان لم يعترف بشخصه وبالمؤسسات الحقوقية التي يشمل رئاستها، وأن حكومة الكويت لا تعترف حتى الآن بوجود جمعية كويتية لحقوق الإنسان، أو حتى بشخص رئيسها، مع أنه كويتي، ويشكّل مصدر اعتزاز وفخر للكويت ولكل الكويتيين.

وأضاف بقوله: إنما يمكن أن نخلص إليه، هو أن مشكلات مؤسسات المجتمع المدني في الكويت على غير ما هي عليه في باقي الدول والمجتمعات المتقدمة والديمقراطية، وقال: وإن كانت هذه المؤسسات تعاني الكثير من المشاكل، إلا أن الطريق أمامها غير مسدود، مؤكداً بأن كل من يحمل قضية عليه أن يصمد ويدافع عنها حتى ولو جره هذا الصمود إلى المواجهة والصدام، مثلما قام به المواطن خالد الهاجري أحد الناشطين في مجال المحافظة على البيئة حين عمدت إحدى شركات النفط التي يعمل فيها على تجريده من حقوقه السياسية لأنه صاحب قضية ورأي. وأشار إلى أن ما هو واضح من خلال تعامل مسؤولي الحكومة، أنه لا أحد من أفرادها لديه إيمان بالديمقراطية، بل عداوة ليس لها أول ولا آخر، ونوّه إلى أن الحكومة حين حلت مجلس الأمة عام 1976م قامت الجمعيات بإصدار بيان تطالب فيه بضرورة احترام دستور 1962م، الذي هو أساس الديمقراطية في الكويت، إلا أن النتيجة وإزاء هذا الموقف، قامت الحكومة وكرد فعل بحل هذه الجمعيات المصدرة للبيان لأنها اعتبرت مطلب تطبيق دستور62 جريمة، مثال ما حصل مع جماعة دواوين الاثنين، وما حصل أيضاً مع رئيس اتحاد العمّال السابق المرحوم ناصر الفرج.

في الحل الثاني لمجلس الأمة، حين عمل على إصدار بيان طالب فيه بالعودة إلى الدستور، والعمل بنصوصه ومواده.. ثم تساءل هل بعد كل هذا الذي حصل ممكن أن يكون عندنا

ديمقراطية؟ وألمح فيما بعد ذلك إلى ما كانت تشهده العمليات الانتخابية من تزوير وتدخل في مسارها الديمقراطي الطبيعي.

ثم أشار إلى أن القول بأن الحكومة مؤمنة بالديمقراطية غير صحيح، لأن ما حصل ما قبل وبعد انعقاد مؤتمر جدة، وبعد أن تحررت الكويت ورجعت السلطة إلى موقعها، تخلت عن الكثير من التزاماتها الذي قطعته على نفسها أمام جميع العالم بالعمل بموجب دستور 1962م، وذلك حين استمرت في التعامل مع المجلس الوطني الذي جاء خرقاً للدستور. وقال: إن مفتاح الحل لكل مشاكلنا، وما نعانيه من قضية الانفراد في السلطة، والفساد، والفوضى الإدارية الحاصلة في كل مكان، هو بالعودة إلى العمل بدستور 1962م، حتى نجعل بلدنا بالفعل بلداً ديمقراطياً فيه مراقبة ومحاسبة.

مؤكداً أن من الأهمية في الوقت الحاضر، هو ترتيب أوضاعنا وتكريس كافة الجهود للتعاون فيما بيننا وتحديد الأولويات، ومعرفة ما هو مطلوب لتدعيم الديمقراطية، ورد الاعتبار لدستور 1962م.

واختتم د. أحمد الخطيب تعقيبه، قائلاً: إن الدكتور أحمد الربعي غطى في حديثه أشياء كثيرة، وما أريد التركيز عليه وهو في بعض الأشياء التي قد يكون لي تقييماً فيها غير تقييم د. الربعي. لافتاً إلى أن الرقابة الشعبية يفهم منها وفي كيفية معرفتنا للشيء الذي تقوم به الحكومة، ومحاولة تصحيح اعوجاجها.

وقال: إن الرقابة على عمل الحكومة في الدول الديمقراطية

يكون على المجالس النيابية المنتخبة الموجودة لديها، والتي تمتلك العديد من وسائل الرقابة كـ «السؤال والاستجواب ولجان التحقيق والمحاسبة» وغيرها، إلا أن الحاصل اليوم في الدول الديمقراطية المتقدمة، والتي تعتمد أحزابها على طرح برامجها وتبنيها لهذه البرامج، أن شعوب هذه الدول بدأت تفقد ثقتها بالأحزاب السياسية، لأن هذه الأحزاب لم تعد تهتم بمصالح الناس العاديين حين تتولى مسؤولية الحكم أو القيادة.

وأشار إلى أن ما يدلل على فقدان هذه الثقة تدني نسبة الاقتراع في الانتخابات العامة سواء في أوروبا أو أمريكا، حتى أنها تصل إلى نسب محرجة جداً.

وقال: إن عدم وجود هذه الثقة أسفر عن اهتمام بإنشاء جمعيات غير حكومية حتى يقوم الناس بمعالجة مشاكلهم وبالشيء الذي يحسونه، خاصة بعد أن توصلوا لقناعة بأن الأحزاب الموجودة في بلدانهم لم تعد تلبي طموحاتهم. لافتاً النظر إلى أن من بين الأمثلة على وجود هذه الجمعيات والجماعات «جماعة الخضر» في بريطانيا التي تتولى مسؤولية الحرص على البيئة، إضافة إلى الجمعية الأمريكية التي تسمى «إم. أي. دي. دي»، التي تتولى مهمة العمل ضد الذين يقودون السيارات وهم مخمورين وبحالة سكر، والتي تشكلت عام 1979م على خلفية حادثتين تعرضت لهما طفلتين، فقامت أمهات هاتين الطفلتين فيما بعد بتشكيل هذه الجمعية ليصبح عدد أعضاؤها اليوم ما يقارب الثلاثة ملايين عضو.

الوعي الشعبي رقيب على السلطتين

استهل المحاضرة الثانية من فعاليات الموسم الثقافي التاسع والعشرين لرابطة الاجتماعيين التي عقدت تحت عنوان «الوعي الشعبي رقيب على السلطتين» رئيس الجلسة عبدالله غلوم الصالح قائلاً: إن عنوان الموسم الثقافي لرابطة الاجتماعيين لهذا العام يحمل في طيّاته الكثير من التساؤلات كما يبحث عن الإجابة المتأمل أن نجدها على ألسنة الزملاء المشاركين في الحديث معنا في إطار هذه الندوة وباقي الندوات المقرر عقدها ضمن فعاليات هذا الموسم، مشيراً إلى أن مجمل محاور محاضرات برنامج موسم الرابطة تحمل نفس التساؤلات وتبحث عن نفس الأجوبة.

وقال: إن عنوان محاضرتنا «الوعي الشعبي رقيب على السلطتين».. نحاول طرح عدد من الموضوعات منها: هل الوعي الشعبي لدينا وصل إلى هذا النضج حتى يكون رقيباً على السلطة التشريعية المنتخبة لمجلس الأمة؟ وهل هذه السلطة «أي السلطة التشريعية» قادرة على تقييم عمل السلطة التنفيذية وباقي السلطات الأخرى؟ منوهاً في أن الإجابة على مثل هذه التساؤلات وما يتصل بها من موضوعات ستكون محور حديث كل من د. حسن الإبراهيم أحد رموز العمل الثقافي والسياسي في البلد والناشط في مجال حقوق الإنسان، والأستاذ أنور النوري وزير الصحة السابق والناشط في أكثر من مجال فكري وثقافي واقتصادي.

نص محاضرة

د. حسن الإبراهيم

حول: الوعي الشعبي رقيب على السلطتين

ثم بدأ د. حسن الإبراهيم حديثه حول «الوعي الشعبي رقيب على السلطتين» بالقول: إن اختيار الرابطة لهذه الندوة وهي إحدى ندوات الموسم الثقافي التاسع والعشرين، وحديثي هذا سوف يبتعد عن النسق الأكاديمي البحثي البحت، وإنما سوف يكون حديثاً من القلب.. نابعاً من تجربة شخصية قد لا تكون على المستوى الذي تطمحون إليه.. هنا أرجو المعذرة وعزائي أن للمجتهد أجرين، فإن هو أخطأ فله أجر واحد.

عنوان هذه الندوة يفترض افتراضين اثنين: الأول أن هناك وعياً شعبياً، والثاني أن هذا الوعي الشعبي قد وصل إلى مرحلة من النضج ليقوم بدور الرقيب على السلطتين.

بعد تفكير عميق.. ترددت كثيراً في المجازفة والدخول في حقل مليئ بالألغام.. خصوصاً في المرحلة التي تمر بها البلاد في الوقت الحاضر.

ولكنني أستطيع أن أجازف بالقول إن كلا الافتراضين غير متحققين في هذه المرحلة من تطور النظام الديمقراطي الكويتي. وهذا لا يعني أبداً بثاً لروح التشاؤم ونبذاً للتفاؤل «لا» أبداً.. وإنما المقصود هو النقد البنّاء بعيداً عن جلد الذات، ولنا ككويتيين أن نفتخر بتجربتنا الديمقراطية برغم تعثّرها أحياناً، فهي والتجربة اللبنانية من أكثر التجارب الديمقراطية العربية استمراراً واستقراراً وتتسم الانتخابات في هاتين التجربتين العربيتين بدرجة كبيرة من النزاهة والشفافية. وبرغم الصعوبات التي تكتنف مسيرة النظم الديمقراطية عموماً، فهي التي تقود

في نهاية الأمر إلى الاستقرار في المجتمع، وهذا يؤكد المقولة المشهورة: «Democracy is the least bad form of government»، وترجمة هذه المقولة: «الديمقراطية كنظام حكم هو الأقل سوءاً من أنواع الحكم الأخرى».

لذا ففي اعتقادي أنه ليس هناك بديل آخر للنظام الديمقراطي، وأن الوصول للنظام الديمقراطي الفعّال لا يأتي بالقفز على المراحل التاريخية لتطور المجتمعات، وهنا تأتي أهمية التدرج وأعني Evolution not Revolution، لذا فالديمقراطية تحتاج إلى الوقت الكافي لترسي جذورها في المجتمع حتى لا تصبح فقط عملية إجرائية، أو شكلية متمثلة فقط في الانتخابات، التي أثبتت التجارب الديمقراطية في بعض الدول تحول هذه الانتخابات إلى استفتاءات شعبية تأتي دائماً بنتائج غير ديمقراطية، وأعني هنا ديكتاتورية الأغلبية التي تتسم بالاستبدادية وقمع الأقليات ونبذ روح التسامح والحوار.

نرجع الآن إلى التركيز على أهمية الوعي الشعبي الذي بدونه لا تستقيم الديمقراطية، ولقد أثبت الوعي الشعبي الكويتي وجوده في فترات معينة تتسم بـ «الفزعة» التقليدية، ولكن أيضاً أثبت عدم استمراريته أحياناً، وغياباً ملحوظاً أحياناً أخرى، فالرقابة الشعبية يجب أن تكون مستمرة لا متقطعة، ولها حضور دائم لا متقطع، وهذا الأمر يحتاج إلى نضج مجتمعي على درجة كبيرة من الوعي. وللوصول إلى هذه الدرجة من الوعي في المجتمع تبرز أهمية التعليم والتنشئة الاجتماعية والمجتمع المدني

وسوف أتناول هذين الأمرين باختصار حتى نترك المجال للنقاش والحوار.

التعليم والتنشئة الاجتماعية:

للتعليم دور بارز في النظام الديمقراطي ليس كعامل أساسي وضروري لنشر الوعي الشعبي الرقابي فحسب، وإنما لتأسيس الروح والثقافة الديمقراطية. فالديمقراطية كما أسلفت ليست فقط انتخابات رغم أهميتها كإجراء ديمقراطي، إنما هي طريقة حياة متكاملة أهم مرتكزاتها هي: التسامح ونبذ العنف، والحوار واحترام الرأي الآخر، وقبول الآخر.

قبل أن يصبح الحديث عن إصلاح التعليم موضة يتناوله الجميع في كل مناسبة، كان الاهتمام بإصلاح وتطوير التعليم من أهم أولويات المجتمع الكويتي. وإنني أتذكر حديثاً لي في الموسم الثقافي الخامس لهذه الرابطة عام 1972م، وكان موضوع الحديث هو «أهمية التعليم في النظام الديمقراطي»، أستميحكم عذراً هنا لاقتباس بعض الفقرات من ذلك الحديث:

«من الشروط المتفق عليها لنجاح النظام الديمقراطي انتشار وارتفاع مستوى التعليم بين جميع طبقات الشعب، وهذا الشرط مهم جداً، فإذا لم يتمكن التعليم من خلق مواطنين صالحين فعليه على الأقل أن يسهل لهم الطريق ليصبحوا مواطنين صالحين. ومن الثابت علمياً أنه كلما ارتفع المستوى الثقافي للفرد كلما ازداد اعتقاد هذا الفرد ومؤازرته للنظام الديمقراطي».

وفقرة أخرى تؤكد أن «مهمة المناهج التربوية ليس نشر التعليم فحسب وإنما العمل على خلق مواطن ديمقراطي حر متسائل، فالمدارس تلعب دوراً سياسياً هاماً في هذا المجال، وليس هناك أي شك في أن جميع الأدلة تشير إلى فشل مناهجنا التربوية في تحقيق ذلك. فمناهجنا في جميع المراحل التربوية تميل نحو التجريدية والعلوم النظرية، مبتعدة عن الواقع، مركزة على التلقين وإجهاد الذاكرة وعدم اللجوء للبحوث واستعمال المكتبات، ففي حين نجد التلميذ في الولايات المتحدة الأمريكية يدرّب على استعمال المكتبات منذ المرحلة الابتدائية، نجد بالمقابل عدم قدرة الطالب عندنا في المرحلة الجامعية لأن يقوم بهذا العمل».

هل كنت قاسياً في حكمي على نظامنا التعليمي قبل أكثر من ثلاثة عقود؟ وما هو الوضع الحالي لهذا النظام؟ أترك الأمر للنقاش ولا أزيد هنا.. وكل ما أتمنى ألا ينطبق علينا قول الشاعر:

رب يوم بكيت منه ولما صرت في غيره بكيت عليه

فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية، فلقد جاء التقرير الثاني للتنمية البشرية العربية لعام 2003م، ليركّز على الفجوة المعرفية تحت عنوان «نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية».

وفي استكشاف حال المعرفة في البلدان العربية، خلص التقرير إلى أنه تعتري عمليات نشر المعرفة في البلدان العربية في مجالاتها المختلفة «التنشئة والتعليم والإعلام والترجمة» صعوبات عدة أهمها: شح الإمكانات المتاحة للأفراد والأسر

والمؤسسات عن تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة. وتشير الدراسات إلى أن أكثر أساليب التنشئة انتشاراً في الأسرة العربية هي: «أساليب التسلط والتذبذب والحماية الزائدة، مما يؤثر سلباً في نمو الاستقلال والثقة بالنفس، والكفاءة الاجتماعية، ويؤدي هذا الأسلوب إلى زيادة السلبية وضعف مهارات اتخاذ القرار لا في السلوك فحسب، وإنما في طريقة التفكير، إذ يجري تعويد الولد من الصغر على كبح التساؤل والاكتشاف والمبادرة».

لمزيد من التفاصيل انظر تقرير «التنمية البشرية العربية لعام 2002م ولعام 2003م».

الأمر الثاني والذي يأتي كجزء مكمّل للتعليم في دعم الوعي الشعبي الداعم للديمقراطية هو المجتمع المدني.

ترجع جذور المجتمع المدني المعاصر للنصف الأول من القرن العشرين. ويعود الفضل إلى المفكر الإيطالي «أنطونيو غرامشي» في تطوير المفهوم الحديث للمجتمع المدني. ولقد جاءت حركة التضامن في بولندا والتي تمثل الانتفاضة الشعبية ضد الحكم الشمولي المتمثل بالحزب الشيوعي كأوضح تجليات المجتمع المدني الحديث، ومن بولندا انتشر هذا المفهوم الجديد للمجتمع المدني إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية. ولقد أصبح العقدان الأخيران من القرن العشرين بامتياز عقدي المجتمع المدني الذي بدأ يحصل على الاعتراف بدوره الأساسي.. ليس ضمن الدول نفسها فحسب، بل على المستوى الدولي. حيث أسس الاتحاد

الدولي لدعم المجتمع المدني في العالم (CIVICUS)، ولقد كرست الأمم المتحدة وضعية قانونية خاصة للمنظمات غير الحكومية، اعترافاً بدورها المتنامي. وأصبح مصطلح المجتمع المدني يرمز إلى تعزيز مبادئ الحرية، التعددية، التسامح، الديمقراطية، نبذ العنف وتشجيع الحوار. وبرغم وجود الكثير من التعاريف للمجتمع المدني، لكننا هنا نكتفي بتعريف برهان غليون: «المقصود بالمجتمع المدني، كما يستخدم اليوم هو تلك الشبكة الواسعة من المنظمات التي طوّرتها المجتمعات الحديثة في تاريخها الطويل والتي ترفد عمل الدولة. وإذا شبّهنا الدول بالعمود الفقري، فالمجتمع المدني هو كل تلك الخلايا التي تتكون منها الأعضاء والتي ليس للجسم الاجتماعي حياة من دونها. فليس هناك أي شكل من العداء بينهما ولا اختلاف في طبيعة الوظائف وإن كان هناك اختلاف في الأدوار».

لقد كان للمجتمع الكويتي منذ مطلع القرن الماضي مبادرات اجتماعية مهمة، خصوصاً في مجال التعليم والتكافل الاجتماعي. ولقد تطورت هذه المبادرات مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبدأ تقنينها في نشاطات تطوعية تمثلت في الأندية ولجان التبرعات الشعبية. ولقد بلغ عدد الأندية عام 1955م (15) نادياً تمارس نشاطات ثقافية واجتماعية ورياضية، وتضم حوالي ثلاثة آلاف عضو وهي: (نادي المعلمين - النادي الثقافي القومي - النادي الأهلي - نادي الخريجين - جمعية الإرشاد - نادي الجزيرة - نادي العروبة - نادي الخليج - النادي القبلي -

نادي التعاون - النادي الشرقي - نادي المرقاب - الاتحاد الرياضي - نادي السلام - جمعية الكشافة الكويتية).

وكان لهذه الهيئات الأهلية واقع نظامي وتشريعي، تمثل في أنظمتها الأساسية التي تضمنت أهدافها وشروط العضوية فيها، ونظام هيئاتها الإدارية، وجمعياتها العمومية.

كما تأكدت هذه الشرعية في نظام القواعد الخاصة التي وضعتها دائرة الشؤون الاجتماعية آنذاك لإعانة هذه الأندية ومساعدتها في النهوض بمستوى أعضائها، حيث بلغت قيمة تلك المساعدات للفترة من مايو 1955م إلى مايو 1956م (322500 روبية)❖.

لم تقتصر هذه الأنشطة الأهلية على مدينة الكويت وحدها، بل تخطت أسوارها لتشمل القرى والمناطق الخارجية. فقد تأسس في قرية أبي حليفة «نادي أبي حليفة الثقافي الرياضي»، وفي قرية الفحيحيل تأسس «نادي نهضة الفحيحيل».

وباستقلال الكويت، وبصدور الدستور، أخذت هذه الهيئات الأهلية وضعها القانوني، وشخصيتها الاعتبارية في المجتمع، بعد أن مهّد لها الدستور في بابه الثالث (الحقوق والواجبات العامة) الطريق إلى هذا الحق، حين نص في مادته (43) على أن: «حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية، مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبيّنها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة».

❖ كانت الروبية وحدة العملة الكويتية قبل الاستقلال، وكان الدينار الكويتي عند صدوره يساوي 13,33 روبية.

وتنفيذاً لهذا النص الدستوري، واستكمالاً للأداة التشريعية الواجبة لكفالة هذا الحق، صدر القانون رقم (24) لسنة 1962م في شأن الأندية وجمعيات النفع العام.

فقد نصت المادة الأولى من هذا القانون، على أن المقصود بالأندية وجمعيات النفع العام: «الجمعيات والأندية المنظمة والمستمرة لمدة معينة أو غير معينة، وتتألف من أشخاص طبيعيين واعتباريين، بغرض آخر غير الحصول على ربح مادي، وتستهدف القيام بنشاط اجتماعي، أو ثقافي أو ديني أو رياضي».

وقد خضع هذا القانون لتعديل بموجب القانون رقم (28) لسنة 1965م، ثم جاء التعديل بالقانون رقم (43) لسنة 1978م، ليفصل بين النشاطين استجابة لتطور الحركة الرياضية، وكان آخر تعديل لقانون جمعيات النفع العام بعد عملية الفصل وفك الارتباط، هو ما تضمنه المرسوم بقانون رقم (75) لسنة 1988م. ولقد أقفلت الحكومة إشهار جمعيات النفع العام، عام 1986م. ولقد بلغ عدد الجمعيات المتقدمة بطلبات الإشهار حوالي 145 جمعية، إحدى هذه الجمعيات هي الجمعية الكويتية للتنمية الديمقراطية بناء على اقتراح بقانون مقدم من بعض أعضاء مجلس الأمة.

هذه نبذة مختصرة لنشأة المجتمع المدني في الكويت. ولقد لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً في التنمية الديمقراطية للمجتمع الكويتي، وكان لممارستها الديمقراطية والتنظيمية دوراً كبيراً في مقاومة الاحتلال العراقي للكويت في

عام 1990م. فلقد سارع الكويتيون لتنظيم أنفسهم داخل وخارج الوطن من أجل معركة التحرير. لذا أثبت المجتمع المدني أنه جدير بما استثمر فيه من مال وجهد من قبل الدولة وأفراد المجتمع. والمطلوب هنا المزيد من العمل والجهد من أجل تدعيم الوعي المجتمعي الرقابي.

من أهم الخطوات التي قد تفكر بها في دعم المجتمع الكويتي، هو إعادة النظر في قانون جمعيات النفع العام الصادر عام 1962م، وهذا القانون يرجع أصوله للقانون المصري للجمعيات. ولقد قدمت عدة دراسات واقتراحات لتعديل القانون وإعادة النظر فيه عن طريق تقليص عدد المواد. وقد يعاد النظر في المعونة السنوية لتي تقدمها الدولة. وقد يكون من المستحسن أن يتركز الدور الرقابي لوزارة الشؤون على أمرين مهمين:

- أولهما: الرقابة المالية.
- وثانيهما: تقيّد الجمعيات بأهدافها المعلنة وأنظمتها ولوائحها.

الخطوة الأخرى، هو النأي بالجمعيات عن العمل السياسي المباشر، أو عن أدلجة برامجها، وأعني هنا التطبيق الصارم لما جاء في المادة (6)، والتي تشير بكل وضوح إلى:

«لا يجوز للجمعية أو النادي السعي إلى تحقيق أي غرض غير مشروع أو مناف للآداب، أو لا يدخل في الأغراض المنصوص عليها في النظام الأساسي لكل منهما، ويحظر على الجمعية أو النادي التدخل في السياسة، أو المنازعات الدينية، أو إثارة العصبيات الطائفية، أو العنصرية».

وقد يقول البعض، إن هنا تناقضاً واضحاً بين دور منظمات المجتمع المدني وخصوصاً ذلك الدور الذي تجلى كما أوضحت سابقاً في دول أوروبا الشرقية، ولزوم التقيد بالمادة السادسة من قانون جمعيات النفع العام. وقد ينتفي هذا التناقض إذا وضعنا في الاعتبار طبيعة جمعياتنا والخوف من تحولها إلى أحزاب سياسية تتسم بالنخبوية والسلطوية، وهي تجارب مريرة مرت بها الكويت والدول العربية الأخرى من جرّاء تسلط الحركات السياسية، والأحزاب التي لم تجلب إلا الخراب والتدمير للشعوب العربية.

قد يكون المطلوب هنا إنشاء مؤسسة أو مؤسسات تهدف إلى نشر مبادئ الديمقراطية وتوعية الناخبين والمواطنين بحقوقهم السياسية، والتي يأتي على رأسها حق التصويت وحق مراقبة النائب بعد فوزه في الانتخابات، ومدى التزام النائب المنتخب بالمواظبة والعمل داخل المجلس ومن خلال لجانه المختلفة. والتركيز على أهمية حقوق الإنسان بشكل عام والحد من التسلط الفكري على الآخرين. ومقياس نجاح النائب هنا ليس فقط خدمة ناخبيه، وإنما العمل على أن يكون منبراً للدفاع عن حقوق الإنسان.

وقد تكون البداية تنظيم حملة شعبية لدعم وتسريع إقرار القانون المقترح من السادة النواب: مشاري العنجري وعبدالله الرومي وفهد الخنة وعلي سالم الدقباسي وعلي الراشد لمعاقبة النائب غير الملتزم بالحضور.

نص محاضرة

الأستاذ أنور عبدالله النوري

حول "الوعي الشعبي رقيب على السلطتين"

أنور النوري وزير الصحة السابق والناشط في أكثر من مجال وهو المتحدث الرئيسي الثاني في فعاليات محاضرة «الوعي الشعبي رقيب على السلطتين» بدأ حديثه بالقول: إن رابطة الاجتماعيين قد وفّقت في اختيار عنوان وموضوع موسمها الثقافي لهذا العام «المسيرة النيابية وغياب الرقابة الشعبية على السلطتين: التشريعية والتنفيذية»، مشيراً إلى أن المسيرة النيابية ومنذ أن بدأت في الكويت لم يتطرق أحد إلى تقييمها تقييماً شاملاً وهو ما نرجو بأن نوفق به في فعاليات هذا الموسم، وحتى نعرف ماذا أنجزت التجربة الديمقراطية. لأن نظام الحكم حين يتغيّر يفترض به نقل المجتمع إلى واقع أفضل، إن كان في مجال إشهار مؤسسات المجتمع المدني، أم في مجال الحريات، والانفتاح والتعليم، وتقبل الرأي والرأي الآخر.. إلخ.

وأكد أنه من الأهمية بعد الأربعون عاماً على التجربة الديمقراطية الكويتية أن نحاول تقييمها، ومعرفة أسباب تراجعها، ومن ثم تقدمها، وما اشتملت عليه هذه التجربة والظروف المصاحبة لها.

وقال: إن المبدأ في جميع النظم الديمقراطية، أن الشعب هو مصدر السلطات، وأن كل سلطة ليس لها سند قانوني شعبي تعتبر غير شرعية، لافتاً النظر إلى أن الشعب يمارس سلطته عن طريق العملية الانتخابية، كما يمدّ سلطته لباقي السلطات عن طريق هذه العملية الانتخابية، وهذه تعرف بالتداول السلمي للسلطة، أي من خلال الاحتكام إلى صندوق الانتخابات. واضح

بأن هذا الشيء إن كان في تراثنا أو في تاريخ مجتمعاتنا ودولنا العربية لم نكن نعرفه، وما هو معروف عندنا هو أن تداول السلطة يتم عن طريق الاغتيالات، أو الانقلابات العسكرية أو غيرها. وهذا يعني أن الديمقراطية هي شيء جديد علينا.

وأشار إلى أن الديمقراطية ليست كما يقال عنها بأنها سلطة أو شيء ما يمكن لنا استيرادها وتطبيقها، بل هي في مفهومها والمهم فيها التداول السلمي للسلطة، وأن الناس بإمكانها أن تغيّر السلطة عن طريق صندوق الانتخاب، لقناعة أولئك الناس بأن السلطة المراد تغييرها قد آن الأوان بالفعل لتغييرها لأسباب معينة.. مثل عدم الالتزام بتطبيق برامجها أو غير ذلك. وأنه إذا ما أردنا تطبيق مثل هذا المفهوم على الكويت فلابد لنا بداية من فهم بعض الأمور وهي: أولاً: هل الشعب الكويتي اليوم هو بالفعل مصدر السلطات؟

وواضح أن المادة (6) من دستور الكويت تحدد بأن الأمة هي مصدر السلطات، في حين تقول المادة الأولى من الدستور: إن الشعب الكويتي جزء من الأمة العربية، وهذا يعني أن هناك بعض الثغرات في الدستور، فأي أمة يقصدها أو يعنيها الدستور في مادته الـ (6) هذا بعد أن أوضح في مادته الأولى بأن شعب الكويت هو جزء من الأمة العربية. هذا بالإضافة لما هو موجود من ثغرات أخرى من المذكرة التفسيرية للدستور حول ما تعنيه كل من المادة السادسة والمادة الأولى من الدستور.

وقال: إن ما يهمنا في موضوعنا هو أنه إذا ما كان الشعب هو

بالفعل مصدر لكل السلطات، فمن الضروري أن يكون هناك وعي شعبي، وهنا نتساءل ثانياً: هل الوعي الشعبي عندنا موجود لممارسة حقه في اختيار سلطة تكون أهلاً للتشريع والرقابة؟

وأضاف بقوله: إن المعايشة للواقع ومنذ أربعين عاماً وحتى يومنا هذا كشفت لي بأن الوعي الشعبي وإن كان يتواجد في بعض الأحيان، إلا أنه بشكل عام غير موجود، بدليل ما تفرزه العملية الانتخابية من نتائج، مؤكداً في أنه حتى الوعي الشعبي لطبيعة النظام الديمقراطي هو الآخر غير موجود، لأن ما يطرح عندنا مخالف لما يطرح في النظم الديمقراطية الصحيحة والمتكاملة والحقيقية، مشيراً إلى أنه ومن خلال المقارنة يتضح لنا على سبيل المثال أن المرشح لانتخابات مجلس الأمة إما أن يطرح نفسه على أساس أنه معارض نظام الحكم، أو أنه مستقل، أو من هذا التكتّل أو ذاك، بينما في المجتمعات الديمقراطية الأخرى المرشح يطرح نفسه للوصول للحكم من خلال الحزب الذي ينتمي إليه، ويكون له برنامج عمل شامل لمختلف القضايا والأمور المتعلقة بالبلد.

وأشار إلى أن من المهم في الحديث عن هذا الموضوع هو أن يكون لدينا وعي شعبي حتى نستطيع أن نفرز مجلساً تشريعياً ورقابياً يكون بالفعل قادراً على مراقبة السلطة التنفيذية التي يقوم على تعيينها سمو أمير البلاد.

وقال: إن العملية الانتخابية في الكويت فيها الكثير من السلبيات، ومنها: القبلية، الطائفية، المذهبية، الانفعالية، الهجوم

على الآخر والابتعاد عن الموضوعية، مؤكداً أنه لو كان لدينا مجموعة من النواب ممثلين لمختلف مناطق الكويت، ولديهم برنامج انتخابي واحد، لكان بإمكانهم عمل الكثير، لكن الشيء الحاصل هو أن لكل نائب برنامج خاص به وهو ما يضعفه ويحول دون إمكانيته على المنافسة.

وأضاف أن المشكلة المثار الحديث حولها بشأن مطلب تعديل الدوائر الانتخابية على اعتبار أن تقليص عددها يحل كل مشاكلنا هو كلام غير صحيح، بل الأساس في المشكلة هو في عدم تطبيق القوانين وعدم وجود وعي لمفوم عمل مجلس الأمة، إن كان في التشريع أو الرقابة.

وأكد افتقاد الكويت لوجود قيادات تقود الشارع لما يجب أن يكون، وأن الموجود عندنا - إن كان على مستوى الوعي الشعبي لمفهوم العملية الانتخابية أو لمفهوم ولطبيعة النظم الديمقراطية - هو عكس ذلك، حيث الشارع هو الذي يقود النخب مثال: موضوع إعطاء المرأة الحق السياسي في الترشيح والانتخاب لمجلس الأمة.. هذا الموضوع لايزال يلقى معارضة من الناس مستندين في مواقفهم على أمور شرعية، مع أن الصحيح هو غير ذلك، والشرع لا يعارض حصول المرأة على مثل هذا الحق. إن هذا الموضوع قد حسم وغير قابل للجدل إذا ما أردنا أن يكون عندنا نظام ديمقراطي، لأن الديمقراطية في طبيعتها ومفهومها لا تكون صحيحة ولا تكتمل إلا بإقرار مثل هذا وغيره من حقوق مكتسبة للشعب.

وقال: إنه ونتيجة لعدم وجود وعي شعبي نجد بأن هناك الكثير من الاحتقانات السياسية التي بدأت تظن إن كان في هذا المكان أو ذاك الموضع، حتى بدأ الناس وكأنها هاوية لوجود مثل هذه الاحتقانات، بعيداً عن اكتراثهم بالنتائج النهائية لعمل مجلس الأمة، وما خلص إليه في عمله الرقابي والتشريعي.

وأضاف: إن المأخذ على ما هو موجود عندنا في مجلس الأمة، إنه لا يوجد حتى الآن إطار أخلاقي لعمل المجلس النيابي، بحيث يحد من استغلال النفوذ والسلطة مثل ما هو موجود في باقي دول العالم المتقدم، مؤكداً في أن مثل هذا الأمر يفترض أن يكون مطلباً شعبياً حتى لا يكون هناك استغلال للسلطة أو للنفوذ.

وأفاد بأهمية العمل على تفعيل العديد من مواد قانون الانتخابات كالمادة (21) التي لا تجيز لعضو مجلس الأمة التعامل مع الحكومة، وقال: إن أخطر ما يمكن أن يكون عندنا ليس وجود دكتاتورية، بل سلطة تشريعية فاسدة، وسلطة تنفيذية تستمرء هذا الفساد.

وأضاف: إن قضية فصل السلطات وضرورات التعاون فيما بينها غير واردة في دستور الكويت، لكن مع ذلك لا يوجد آلية معيّنة للنهوض في هذا التعاون ما بين مختلف السلطات، موضحاً أن مثل هذه القضية والكثير من القضايا الأخرى المتعلقة بمختلف شؤون حياتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتعليم.. إلخ، تحتاج لأن يتكون حولها وعي

مجتمعي تلعب دوراً في تعزيزه ومن ورائه مختلف مؤسسات المجتمع المدني وبالأخص رابطة الاجتماعيين.

وقال: إن الديمقراطية في الكويت وفق ما هي عليه لا يمكن لها أن تستمر إلا إذا طبقت بشكل صحيح، وبعيداً عن أي نوع من الاحتقانات والتصادمات، مؤكداً أن الخيار الديمقراطي يفترض أن يكون لا رجعة فيه مهما كانت الصعوبات.

المـــــداخـــــلات والتســـــاؤلات

● **إحدى الناشطات** في العمل السياسي والاجتماعي، تساءلت في مداخلتنا عن الدور الممكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني، وأكدت على أهمية دعم الجمعيات النشطة التي لها ثقلها وفاعليتها ليتسنى لها التواجد في مختلف مناطق الكويت، ودعت إلى ضرورة توعية طلبة وطالبات مدارس وزارة التربية بأهمية عمل ودور مؤسسات المجتمع المدني في البلد ليكون للأجيال القادمة رؤية وعلم بكل مجريات الأحداث الحالية والمستقبلية.

● **أ. خليل حيدر**، قال: إن من المهم أن نعرف كيف يمكن لنا اجتذاب الأجيال الجديدة إلى الانخراط في عمل مؤسسات المجتمع المدني، لافتاً إلى أن الواضح في الحراك الاجتماعي أن هناك فجوة تسير في اتجاه الاتساع ما بين الأجيال الجديدة وجيل الكبار.

وقال في معرض حديثه عن الديمقراطية: إن للتعليم والديمقراطية أهمية كبرى، بحيث يكون للتعليم اهتمام بتنمية الديمقراطية ويعزز من الحديث حولها، لأن الاهتمام بالديمقراطية حسب قوله لا تكون فقط بتدريس الطلبة تاريخ الديمقراطية، وإنما في التركيز على علم الاجتماع وتاريخ الفلسفة والتاريخ الحضاري للإنسان وتطورها.

● **أ. ناصر المصري**: إنني في مداخلتي رداً على ما جاء في مداخلة خليل حيدر، وقال: إن قضية الفصل ما بين السلطات لا يمكن أن تفهم بالشكل الذي هو متبع عندنا، خاصة إذا ما علمنا بأن هناك 26 عضواً من أعضاء الحكومة هم في نفس الوقت

أعضاء في مجلس الأمة، مؤكداً بأن هذا الشيء غير مقبول ولا يصح لأعضاء الحكومة أن يعملوا على دفتين.

وأكد أهمية إعادة النظر في عدد ممثلي الأمة داخل مجلس الأمة والاشتراطات الواجب توفرها في عضو السلطتين التشريعية والتنفيذية.

● **أ. أنور البكر:** وجه للمحاضر أنور النوري سؤالاً قال فيه: كيف لنا أن ننمي الوعي الشعبي في ظل الإهمال القائم بإعداد الشباب الذي هو امتداد لهذا الشعب والمجتمع؟

● **د. أحمد الكندري** قال: إن المجتمع الكويتي يعاني من ظاهرة فيها تجزيء وتمزق، مشيراً إلى أن العملية الانتخابية الكويتية قامت على عوامل قبلية وطائفية، إذ لم يكن في الأساس برامج انتخابية وأحزاب، وأكد أن البعض من الأشخاص وجمعيات النفع العام أصبحت تسترزق من وجود مثل هذه العملية، كما أن الكثير من الناس أصبحوا يعتمدون على عطاءات الدولة حتى أصبح ولائهم للحكومة وليس لأي شيء آخر، أو لأناس ممكن أن يقودوهم شرقاً أو غرباً.

تعليق على مداخلات وتساؤلات الحضور

قال د . حسن الإبراهيم : إن الملاحظة الوحيدة الممكن لي الحديث حولها هي فيما يتعلق بما أثير عن المواطنة، مؤكداً بأن المواطن لا يكفي أن يقول عن نفسه أنه مواطن، بل إن قضية المواطنة لها ثمن، وتتطلب من الشخص المواطن القيام بواجبه تجاه وطنه ومجتمعه.

وقال: إن الكويت تحتاج إلى وعي مجتمعي بما هو موجود من قوانين لتفصيلها والأخذ بها والالتزام بنصوصها وموادها، وأوضح أن المواطن يتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية تردي الأوضاع بصفة عامة في الكويت.. لافتاً إلى أن شعور الكثيرين بوجود تبلّد اجتماعي ويأس وخوف من المستقبل أمر يجب التوقف عنده، وتداركه من قبل الجميع قبل فوات الأوان.

وبدوره علّق الأستاذ أنور النوري على مداخلات الحضور بقوله: إن من بين أهم وسائل نشر الوعي وجود صحافة حرة مسؤولة، مؤكداً أن وجود مثل هذه الوسائل أمر ضروري لتنمية الوعي بالعمل الديمقراطي وغيره، شريطة أن تكون حرة ومسؤولة.

وعن الديمقراطية ودور مؤسسات المجتمع المدني، قال: إن الديمقراطية مفهوم وسلوك وتراث ينتقل من جيل إلى آخر، والشعوب الحيّة والمؤمنة به مطالبة برعايتها والمحافظة عليها، مؤكداً أن القول بأن الديمقراطية حكم الأغلبية غير صحيح إذا ما كانت تعني إقصاء أو إلغاء حقوق الآخرين، كما كان حاصل في إحدى الدول الأفريقية التي كانت تدّعي الديمقراطية وفي نفس الوقت تصدر قوانين تجيز فيها ممارسة العنصرية، وأوضح

أن مؤسسات المجتمع المدني مطالبة بخلق قيادات ورواد للعمل الديمقراطي.

وقال: إن المثقفين العرب يعيشون هذه الأيام في أزمة حقيقية، مشيراً إلى أنهم في الوقت الذي نراهم يتحدثون عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، نجد الغالبية منهم يقومون برفع صور أعتى الدكتاتوريين في العالم.

نص محاضرة

د. محمد الفيلي

حول "الرقابة الشعبية أداة ضبط وتقويم لأداء السلطتين"

د . محمد المهيني رئيس الجلسة الثالثة ضمن فعاليات محاضرات وجلسات عمل الموسم الثقافي التاسع والعشرين لرابطة الاجتماعيين، رحب في مستهل المحاضرة بالمتحدثين الرئيسيين وبجموع الحاضرين، وأعطى المجال أولاً للدكتور محمد الفيلي للحديث حول الموضوع.

استعرض د. الفيلي في بداية حديثه طبيعة وأنواع الأنظمة النيابية البرلمانية الموجودة في العالم، وعرف فيما بعد المفهوم الديمقراطي، مؤكداً أن الديمقراطية بداية هي أسلوب من خلالها يمارس الشعب سيادته، وأن هناك نوعان من ممارسة الشعب لسيادته، نوع مباشر وآخر غير مباشر.

وأوضح أن ممارسة الشعب لسيادته بشكل مباشر، هو وضع مثالي غير متيسر الحصول عليه، لأنه من الصعب جمع الناس على صعيد واحد كي يتخذوا قرارات تشريعية عامة ثم يعملوا على مراقبتها وتنفيذها.

أما الممارسة الشعبية للسيادة بشكل غير مباشر فهي تكون عن طريق الانتخابات النيابية، حيث إن الشعب يقوم بانتخاب من يمارس السيادة باسمه.

وقال: إن الكويت وفق ما هو موجود من أنظمة اختارت الديمقراطية النيابية، وبيّن أن هناك ثلاث أنماط للعلاقة بين السلطات وهي:

1 - نظام رئاسي.

2 - نظام برلماني.

3 - نظام حكومة الجمعية الذي يعني هيمنة المجلس المنتخب على السلطة التنفيذية، والذي ليس له وجود اليوم غير في سويسرا.

وأشار إلى أن الكويت كان عندها في يوم من الأيام حكومة جمعية حين هيمن المجلس المنتخب وفق دستور 1938م على أعمال السلطة التنفيذية.

وأفاد بأن النظام البرلماني الحالي في الكويت هو نظام برلماني خاص، الوزارة لا يتم تعيينها من خلال الأغلبية البرلمانية، وإنما سمو الأمير هو الذي يقوم باختيار رئيس مجلس الوزراء وذلك بسلطة تقديرية تكاد تكون مطلقة، مشيراً إلى أن الدستور الكويتي في هذه الجزئية حاول التوفيق ما بين فكرة الديمقراطية كسيادة للشعب وهذه الصلاحيات الممنوحة لسمو الأمير، فتكلم عن سيادة الأمة، كما افترض أن الأمة وهي مالكة السيادة قد عيّنت سمو الأمير، وبالتالي اعتبر ما يمارسه سمو الأمير من اختصاصات هو مستمد من سيادة الأمة التي عيّنته، وكذلك الأمة كلّفت المجلس المنتخب ممارسة أطراف من السيادة، وذلك في معادلة وزّعت هذه الأمور بين الطرفين.

وقال: إن السؤال الذي من حق الجميع طرحه هو: كيف يكون للرأي العام دور رقابي في ظل هذا النظام الدستوري الديمقراطي والنيابي، وما هو قائم من علاقة ما بين السلطات المحكومة بالدرجة الأولى من قبل سمو الأمير؟ خاصة إذا ما علمنا أنه في أحسن الأحوال الوزارة تأتي بإرادة سمو الأمير وتذهب بإرادته أو بإرادة مجلس الأمة. وتساءل أنه إذا ما كان هذا هو وضعنا، إذاً أين هو الرأي العام؟

وقال: هنا يجب أن ننظر مرة أخرى إلى الدستور، لأن دستورنا حقيقة أقر العديد من الأدوات لكي تسير في اتجاه ضبط العلاقة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والرأي العام، كما حبّذ الدستور وجود أدوات أخرى، كما أشار في نفس الوقت إلى أدوات لم يمانع أصلاً في وجودها وهذه تقود إلى دور مهم للرأي العام في ضبط تلك العلاقة.

وأضاف بقوله: إنه من بين الأدوات الموجودة في الدستور هي:

أولاً: الانتخابات، وهذا يعني أنه عندما نقول إن لدينا مجلساً منتخباً لميقات معلوم، فهنا على المجلس أن يرجع مرة أخرى للشعب، والناخب يستطيع من خلال هذا الرجوع أن يؤثر في ضبط العلاقة، خاصة إذا ما كان هناك كتل سياسية معينة وتريد الاحتفاظ بعلاقاتها مع الرأي العام.

ثانياً: اعتراف الدستور بوجود صورة موازية للديمقراطية، ولا يعتبر بأن الديمقراطية السياسية التقليدية هي الأداة الوحيدة في ضبط العلاقة ما بين السلطات، بل يقره حسب ما جاء في نص المذكرة التفسيرية للدستور، التي ناقشها المجلس التأسيسي وصوّت عليها، واتفق على أن يؤخذ فيها حيث أقر: «إن من وراء التنظيم الدستوري لمسؤولية الوزراء السياسية توجد لذلك، وبصفة خاصة رقابة رأي عام التي لاشك في أن الحكم الديمقراطي يأخذ بيدها، ويوفر مقوماتها وضماناتها، ويجعل منها مع الزمن العمود الفقري في شعبية الحكومة».

بعبارة أخرى، إن هذه المقومات والضمانات في مجموعها هي

التي تفي على المواطنين ببحبوحة من الحرية السياسية، وتكفل لهم إلى جانب حق الانتخاب السياسي مختلف مقومات الحرية الشخصية، حيث تتناول هذه المذكرة عرضاً للحريات الشخصية والحريات العامة، التي نظمها الدستور كحق التجمع، وحق تكوين الجمعيات، وحق حرية التعبير عن الرأي، وغير ذلك من حقوق، لزيادة نمو الوعي السياسي، وتقوية الرأي العام، لأنه من غير وجود هذه الضمانات والحريات السياسية تنطوي النفوس على تذمر لا وسيلة لمعالجته، كما تكتم الصدور آلام لا متنفس لها بالطريقة السلمية، مما تتسبب بالقلاقل والاضطرابات.

وأضاف: إنه حين تصور واضع دستور الكويت بضرورة وجود صورة متوازية للديمقراطية، عمل تصوره هذا على فتح الباب لما يمكن أن نسميه الآن بمؤسسات المجتمع المدني ودورها في ضبط العلاقة ما بين السلطات، رغم أن هذا التعبير لم يكن شائعاً حين تم وضع الدستور. وقال: إنه بالإضافة لما تناولنا ذكره عن الأمور التي أقر بوجودها الدستور والتي حبذ وجودها، ارتأى حين تكلم عن الوزارة خيارين: إما أن تكون الوزارة شعبية تأتي أكثريتها من البرلمان، أو من خارجه، لكن وفق ما جاء في المذكرة التفسيرية نجد أن الخيار الذي استحب هو أن تكون الوزارة شعبية وهذا يفهم منه أن الرأي العام أولاً يشكّل البرلمان من خلال الانتخاب، ومن ثم يشكّل الوزارة بطريقة غير مباشرة عن طريق البرلمان، وبذلك يتحقق طرفا المعادلة وكل منهما يتأثر بالإرادة الشعبية وفي الرأي العام.

وأشار إلى أنه من الأمور التي لم يمنع الدستور من وجودها، والتي لها دور مهم في ضبط العلاقة ما بين السلطات هي قضية وجود أحزاب سياسية، لأن وجودها يعمل على تأطير الرأي العام في تأطير علني، وأهداف واضحة ليشكل من خلالها البرلمان والوزارة أو أغلبها، حيث يقود هذا الوضع إلى إحداث تأثير أكثر في الرأي العام والذي على أساسه يعمل على ضبط العلاقة ما بين السلطات، مؤكداً على أن الدستور الكويتي حول هذه القضية كان حذراً وتحديداً في مذكرته التفسيرية، لأنه كان هناك رأيان مع، وضد، وجود الأحزاب، ولذلك تم معالجة هذه القضية على الطريقة الكويتية المتعارف عليها في أنه حين لم نستطع الحسم بشأن قضية ما نقوم بترحيلها للمستقبل.

وعليه، لم يتم الإقرار بوجود الأحزاب، كما لم يمنع وجودها، بل ترك الأمر للمشرّع العادي ليقرر هذا الشيء وفق المصلحة التي تظهر أمامه لاحقاً، مشيراً إلى أن من يقرأ الدستور بشكل جيد يرى بأن واضع دستور الكويت يعترف في المادة (56) منه ببذرة الأحزاب السياسية، كما أن مذكرته التفسيرية تقول: إن الدستور يتكلم عن المشاورات التقليدية التي من ضمن من يستشار بهم هم رؤساء الكتل البرلمانية، وهذا يعني اعتراف بوجود تجمع علني منظّم.

وقال: إذا ما أردنا بعد كل هذا أن نعرف فيما إذا كان الرأي العام يقوم بضبط العلاقة بشكل جيد، فهنا تكون الإجابة بأن الرأي العام أصبح دوره أقل أهمية، والسبب هو أنه - نتيجة

لوجود نظام انتخابي - يجعل الرأي العام يحس بالعبثية، لأن الدوائر الانتخابية الموجودة عندنا صغيرة وتفتح الباب للعلاقات الشخصية المباشرة، وللتأثير الشخصي، وشراء ود الناخبين أياً كان أسلوب الشراء، مؤكداً بأن هذا الإحساس بالعبثية كثيراً ما ينعكس على وسائل التعبير عن الرأي العام بشكل فاعل وغير فاعل.

نص محاضرة

د. عبدالمحسن المدعج

حول "الرقابة الشعبية أداة ضبط وتقويم لأداء السلطتين"

الدكتور عبدالمحسن المدعج واصل حديثه إلى جانب الدكتور محمد الفيلي حول «الرقابة الشعبية أداة ضبط وتقويم لأداء السلطتين» حيث قال: إن المادة السادسة من الدستور حددت بأن الأمة مصدر السلطات، كما أن ممثل الأمة لا سلطة عليه منذ إعلان انتخابه إلى انتهاء ولايته، وقال أيضاً: إن النائب ربما يحاسب ويراقب مراقبة مباشرة يوم الانتخاب وليس أثناء توليه هذا الأمر، مؤكداً أن حول هذه المسألة توجد إشكالية إضافة لما هو موجود من إشكاليات أخرى تتعلق بكيفية وضع الدستور.

وأوضح أن دستور الكويت حين تم وضعه عام 1962م فصل آنذاك ليتناسب مع الكويت والكويتيين ومتطلباتهم.

وأضاف بقوله: إن الشيء الذي كان يفترض حصوله منذ ذلك التاريخ هو أن يعمل على تطوير العمل الديمقراطي من ناحية الوعي عند الناخب، وأن يطور معاييره بما يتناسب مع الصالح العام ومع أداء النواب، ودرجة حرصهم على المصلحة العامة، إضافة إلى العمل على تهذيب الدستور، وتنقيحه نحو الأفضل، وليس في اتجاه الأسوأ كما حصل في فترات سابقة.

وأشار إلى أن الناخب في بداية العمل الديمقراطي عندنا كان يصوّت لصاحب الرأي، والمرشح الذي يتوسم به الخير، بعيداً عن النظر لأي مصلحة شخصية، خلافاً لما هو موجود عليه الآن.

وقال: إن الحاصل اليوم هو أن النسبة الأكبر في خيارات الناخبين تصب في صالح نائب الخدمات، بينما الأقلية من الناخبين يفضلون اختيار النواب الوطنيين الذين يعملون لغرض

خدمة الصالح العام، لافتاً إلى أن نسبة هؤلاء لا تكاد تتجاوز الـ 50% من مجموع عدد الناخبين. وأكد أن ما أسفرت عنه هذه الأوضاع هو تغيير في الكثير من القيم والمفاهيم، كرفض بعض الناخبين التصويت لنائب ما لأنه لم يقوم بزيارة ديوانيتهم، إضافة إلى تفشي ظاهرة شراء الذمم، والتي تعتبر من أشد الأدوات التي ضربت بها الديمقراطية الكويتية خلال الاثنتي عشر سنة الماضية، وبرعاية حكومية وعلى مرأى ومسمع من كل الناس!! مستغرباً حصول مثل هذا الشيء في الكويت، خاصة أن أوضاع أفراد المجتمع الكويتي يعتبر من المجتمعات الراقية ذات الدخل العالي. وقال: إن الفساد الذي حصل في تغيير المعايير الانتخابية المسؤولة عنها مسؤولية مباشرة هي الحكومات المتعاقبة، لأن هذا الأمر لم يأتِ من فراغ، بل رتّب له مسبقاً، ولأن الديمقراطية عندنا لم يستطع أحد ضربها من الخارج، ولذلك تم ضربها من الداخل.

وأشار إلى أنه حين يكون هناك نائب ما لا شغل يشغله سوى الخدمات وقضاء كل الوقت بالتنقل ما بين وزارات الدولة ويبصم على كل ما يطلب منه، ويتغيب عن حضور جلسات المجلس واللجان، فهذا يعني إفساد للعمل الديمقراطي، لا يقل عن فساد تعلق المواطن بالنائب الذي على مثل هذه الشاكلة.. وأمام مثال واضح بذلك النائب الذي يصطف على باب بيته الطوابير من الناس، مؤكداً بأن استمرار وجود مثل هذا الشيء يوصلنا إلى أن يكون كل من النائب والمواطن في دوامة، يعيشون من خلالها تحت

رحمة الوزراء الذين يعملون الآن على التحكم بالعملية الانتخابية، ليجري الناخب وراء النائب، ويجري النائب وراء الوزير، والوزير يبدأ بعمل ما يريد!

وقال: إن الدور الرقابي الشعبي قد اختل خلال السنوات السابقة، مؤكداً بأنه من الصعب إنقاذ هذا الوضع الذي بتنا عليه، ما لم يكن هناك حركة إصلاح توعوية يقودها الشارع الكويتي بنفسه من خلال المتنورين فيه. وأضاف أن قضية الدوائر الانتخابية هي الأخرى يفترض بأن تكون المدخل الصحيح للإصلاح السياسي عندنا، لأن التقسيمة الحالية للدوائر، والتي تم إقرارها عام 1981م، هي التي قادت الناخب الكويتي إلى ما هو عليه الآن، وهي التي قادت لاستشراء الفساد في المجتمع.

وأوضح أن الإصلاح المنشود تحقيقه يستوجب منا إقرار حقوق المرأة السياسية في الترشيح والانتخاب لمجلس الأمة، وكذلك العمل على توسعة قاعدة الناخبين، وإعطاء العسكري الحق في الانتخاب مثال ما هو حاصل في جميع بلدان العالم المتقدم.

وأشار إلى أن الواضح ما بعد كل هذا هو أن هناك خلل، كما أن الرقابة الشعبية عندنا ليست موجودة، إضافة إلى أن المعايير التي كانت موجودة في السابق قد انقلبت رأساً على عقب بحيث لم يعد لها علاقة الآن بالديمقراطية.

وقال: إن هناك حلقة مفرغة تتعلق بالسلوك الحكومي، وهذه

هي التي يجب أن تبحث، لافتاً النظر إلى أن قضية تقليص الدوائر الانتخابية التي طرحت بقوة خلال شهر يوليو الماضي صمتت الحكومة حيالها ولم تبدِ أي تحرك حولها حتى هذه اللحظة، وكأن في ذلك عملية حسابية من الصعب فك طلاسمها! ونحن لا نريد مثل هذه الحسابات، بل نريد الإصلاح، وأن نشخّص المرض ونعالجه من خلال تشريع قوانين، ودفع الشارع الكويتي وتوعيته، والضرب على أيدي المفسدين في المجتمع.

المداخلات والتساؤلات

● **أ. خالد الشلفان:** تساءل عن سبل معالجة الأوضاع العامة في البلاد بعيداً عن الإحباط واليأس. وقال: ما نريد أن نعرفه هو كيف يمكن لنا الخروج إلى بر الأمان بعد الـ 42 سنة الماضية؟ خاصة وأنه أصبح لدينا كماً لابأس به من خرّيجي الجامعات، والمدارس الثقافية والفكرية والاجتماعية الممكن أن يكون لها دور فاعل في التصحيح والإصلاح؟

● **أحد الحضور** تساءل ما المقصود بدفع المظالم وعن عدد الاستجوابات التي شارك د. عبدالمحسن المدعج في تقديمها؟ وعلّق على كلام د. الفيلي بقوله: كيف لا يكون عندنا أحزاب وهناك من نقوم بتصنيفهم على أنهم إسلاميين أو ليبراليين أو ديمقراطيين، مؤكداً أن الصحيح هو أنه لدينا أحزاب إنما حتى الآن غير مشهورة.

● **متحدث آخر من الحضور** قال: إن المشكلة الموجودة عندنا هو أن هناك خمس قواعد أمنية تسمى أسس بناء الدول وحياة الشعوب على الأرض، وهذه ذكرت في القرآن الكريم وفي التوراة والإنجيل وفي أحاديث الرسول ﷺ لأمتنا، إلى أنه من دون الارتكاز إلى فهم هذه القواعد يصبح عندنا ثلاثة مستحيلات:

- الأول: استحالة نجاح مسؤول في عمله، بمعنى أنه إما أن يبادر بتقديم استقالته، أو يبصم، أو يمشي مع الماشي.
- الثاني: استحالة نجاح خطط العمل الوطني.
- الثالث: استحالة تحقيق الولاء الوطني.

● **أ. نعيمة الشايجي** قالت: لو كان عندنا ولاء وإحساس بالوطنية لما كانت هزتنا المناصب أو الانتخابات والأصوات.

وأضافت: إن ما هو مهم هو العمل على تكثيف الوعي، والإحساس بالمسؤولية، إذ لا يصح التواصل في النظر إلى البلد على أنها بقرة حلوب، وأكدت عدم وجود موانع تحول دون إمكانية إعطاء المرأة حقها السياسي في الترشيح والانتخاب.

وقالت: إنه آن الأوان لأن يكون لمؤسسات المجتمع المدني برنامج عمل وطني تعمل جميع المؤسسات من خلاله، مؤكدة على أنه من الأهمية أن تأخذ رابطة الاجتماعيين زمام مثل هذه المبادرة.

● **مشارك آخر من الحضور** قال: ما أعتقده على وجود المجلس التأسيسي أو حتى مجلس الأمة الحالي هو أنهما كانا نتيجة ردة فعل على التهديدات العراقية، مشيراً إلى أن المجلس التأسيسي جاء بعد الأزمة التي حدثت حين تم إلغاء اتفاقية الوصاية الكويتية البريطانية.

● وقال: نحن نقوم دائماً بجلد أنفسنا، بل لابد وأن تكون قائمة على قواعد وأسس صحيحة مثل ما هو موجود في الدول الأوروبية، وأكد أهمية عدم التشاؤم في عملية التغيير والتصحيح التي ننشدها.

● **د. خليفة الوقيان** قال في مداخلته: ما أعتقده أننا دائماً ما نركز على البعد السياسي لكل مشكلة من مشاكلنا ونتناسى الأبعاد الأخرى، كما نطمح إلى التصحيح والإصلاح على أن يكون

من فوق، لأنه في ظننا أنه إذا ما تم إصلاح القيادة تصلح جميع أمورنا، مع أن الصحيح هو البدء بإصلاح القاعدة حتى تصلح القيادة. وأضاف: إن هذا الأمر قد يحتاج إلى نَفَس طويل، ونحن بطبيعتنا - بما أننا شرقيين - لا يوجد عندنا هذا النوع من طول النَّفَس، مؤكداً على أن أي مشكلة من المشاكل التي نواجهها، هي في رأيي قضية ثقافية اجتماعية، وليست سياسية، وتتصل بهذا القدر من التخلف الذي نعيشه، وأشار إلى أن الإصلاح لا يكون إلا بإعادة صياغة الإنسان من جديد، وصياغة كل شيء، إن كان يتعلق بطبيعة المناهج الدراسية، أو بالإعلام أو بالتفسير الصحيح للدين، أو غيرها، وقال: إن من المهم هو معرفة كيف لنا الخروج من هذه الثقافة المسيطرة علينا حالياً؟ ثقافة الإغارة وعدم الانتماء إلى المكان، وثقافة البحث عن المصلحة العامة بدلاً من ثقافة المنفعة العاجلة والآنية.

وأضاف: إذا ما تم إصلاح كل البنية الموجودة عندنا، فبكل تأكيد سيتم إصلاح الوضع السياسي ويتعدل من تلقاء نفسه.

تعليق على مداخلات
وتساؤلات الحضور

بداية قال د. عبدالمحسن المدعج إن كل ما طرح في هذه القاعة مفيد، وأشار إلى أن كل ما تريده قوى العمل الوطني هو إصلاح البيت من الداخل، مؤكداً في قضية الحكم والسلطة في الكويت محسومة في الدستور، ولا يوجد حولها خلاف في هذا البلد إطلاقاً.

وقال: إن كل الصراخ الذي نسمعه منذ عام 1957م وحتى الآن هو لأجل ترتيب أوضاعنا الداخلية، مؤكداً على أن هذا الصراخ يعم بالفائدة ليس فقط على المواطن بل حتى على السلطة وأفرادها.

ورداً على سؤال عما أنجزه مجلس الأمة لشباب الكويت قال د. المدعج: شخصياً أعتبر الشباب هم أساس المجتمع والشريحة الأهم فيه، وقال: إن قضايا الشباب يفترض النظر إليها بجدية، وإنما الحاصل، ولأن هناك فساد سياسي، كلما طرح موضوع الإصلاح الذي يستهدف مستقبل الشباب، جاءت المعارضة من الداخل في محاولة لفرملة هذه المسيرة الإصلاحية، مثال المؤسسات المختلفة التي أسسها الآباء منذ الستينيات التي حفظت لنا كرامتنا.

وقال: إن ما كان متأملاً أن يواصل المجتمع الكويتي حتى لبعد أربعين عاماً قادماً في استقرار، إلا أن هناك من يضع العصا في العجلة لعرقلة مسيرة الإصلاح والتوجهات الإصلاحية، كالشيء الذي حدث حين بادر وزير الإسكان السابق بطرحه لأجل إصلاح القضية الإسكانية، وأوضح أن بعض النواب يعانون من الكثير من

الأمور التي يلاقونها من مؤسسة الفساد الموجودة داخل أجهزة الدولة.

وقال: إن الأمر لو كان مستقيماً منذ عام 1962م ولو كانت النفسيات كما كانت عليه، لكان بالإمكان تهذيب الدستور بكل يسر وسلامة، منوّهاً أن محاولات إجهاض الدستور التي كشر البعض عن أنيابه لأجل العمل من خلالها، جعلت الكثيرين وأنا أحدهم ندعو إلى إغلاق أي محاولة تستهدف المساس بالدستور، والإبقاء عليه كما هو حتى يصل النائب إلى مرحلة يستطيع أن يعدّل فيه كما يراه، ووفقاً لمصلحة الكويت وأهل الكويت.

ومن جهته قال د. محمد الفيلي: إن استخدام لفظ السيادة للأمة في المادة السادسة من دستور الكويت جاءت لأسباب فنية بحتة، وأضاف بقوله: لو نظرنا في هذا الموضوع إلى ما اشتملت عليه باقي مواد دستور الكويت، لوجودنا بأنها ترتب مفهوم سيادة الأمة، حيث أخذ بمفهوم سيادة الشعب.

وأكد أن هناك تعبيرين لتفسير أو تعليل كيفية تفعيل الديمقراطية النيابية، لافتاً إلى أن مبدأ سياسة الأمة لها آثار فنية، وكذلك مبدأ سيادة الشعب لها آثار فنية.

وقال: إن مبدأ سيادة الأمة بالآثار التقليدية اليوم لها محظورات ولا يستطيع أحد اليوم القول إن الانتخاب مفيد مع أنه كان في يوم من الأيام للنخبة وليس لكل من هبّ ودبّ.

أما لماذا يأخذ الدستور الكويتي بالرغم من ذلك من سيادة الأمة، فهو لسبب بسيط على حسب تعبيره ألا وهو: أنه في

الأنظمة الوارثية إذا ما تم الأخذ بمفهوم السيادة الشعبية فسوف تتضارب الحقيقتين، ولذلك كان من الأسلم الأخذ في هذه الجزئية بسيادة الأمة دون أن نرتب بقية النتائج، أما لماذا فهو لأن الأمة هي التي تعين الأمير.

وحول قضية الفصل في مبدأ السلطات قال: إن هذا الشيء لم يتم الأخذ به واعتمدت التوليفة المستحبة بعد رفض الأخذ بالنظام الرئاسي، والنظام الانتخابي حين تم وضع الدستور من قبل آباء الدستور.

وأضاف بقوله: إن التوليفة التي تم وضعها وضعت على أساس الأخذ بالحد الأدنى الذي ممكن أن يزاد، إنما ما كان واضحاً أن فكرة الحد الأدنى الممكن أن يزاد قد فسدت، وأصبح الحد الأدنى الممكن أن يزاد هو الحد الأعلى المطالب بإنقاصه، مؤكداً بأن المشكلة تكمن في هذه القضية، لأنه وللأسف بعد أربعين عاماً لم نعد بصدد كيف نزيد ما كان وهو حد أدنى، بل أصبحنا في موقف المدافع عن الحد الأدنى.

نص محاضرة

النائب أحمد المليفي

حول "الرقابة الشعبية ضرورة لسلامة القرار في السلطتين"

استهل د. فهد عبدالرحمن الناصر فعاليات المحاضرة الرابعة والتي عقدت تحت عنوان «الرقابة الشعبية ضرورة لسلامة القرار في السلطتين» بالتعريف بالمحاضر النائب أحمد المليفي مقدماً في ذلك نبذة مختصرة على المواقع التي عمل من خلالها النائب وطبيعة دراسته واختصاصه.

ومن ثم تناول النائب المليفي الموضوع قائلاً في بداية حديثه:
إن الرقابة الشعبية مهمة جداً، ويفترض أن تكون بمثابة الترمومتر الحسّاس التي من خلالها يستطيع الإنسان، سواء أكان داخل السلطة التنفيذية أم التشريعية أن يعرف المسار الذي يتجه إليه، والذي على أساسه يتم تعديل المسار وفقاً للمصلحة الوطنية، بعيداً عن المصالح الشخصية، أو الحزبية والطائفية الضيّقة، لأنه في اعتقادي أنه متى ما وصل الإنسان في السلطة التنفيذية إلى دفة المسؤولية فهو في ذلك لن يكون ممثّلاً لنفسه بل للسلطة التنفيذية، والتي هي مظلة لكل ألوان الطيف السياسي والاجتماعي في المجتمع.

ومن هنا تكون هذه الممارسة لهذه السلطة على أساس أن الشخص الموجود فيها هو مواطن يمارس سلطته لمصلحة البلد وليس لمصلحة أي من الأحزاب أو أي طائفة أو قبيلة، وأن ما هو مؤسف عليه أن هذا الشيء غير حاصل عندنا.

وأضاف: قبل الحديث عن وضع السلطتين التشريعية والتنفيذية من المهم بداية الحديث عن الوضع الحالي الموجود عندنا، لأن هناك اختلال واختلاف في المفاهيم ما بين عمل كلتا

السلطتين، مشيراً إلى أن الكويت وإن كانت تعدّ بلداً ديمقراطياً، إنما ديمقراطيتنا ليست كالديمقراطية الموجودة في العالم المتقدم، والتي فيها تداول للسلطة، وأحزاب سياسية تدير دفة البلد بسلطاتها، وبعد أن تحقق النجاح، وتعمل على تشكيل الحكومة، وتساعد البرلمان بما تمتلكه من أغلبية.

وقال وفيما عدا هذا الشيء، عندنا الكثير من المفاهيم المختلفة عن عمل المعارضة، حيث لا تعرف هويتها، ولا ماذا تريد! وهو ما جعلها تؤثر على رأي الشارع في ترويجه للقرار الشعبي السياسي، خلافاً لما هو موجود من معارضة في الدول الأخرى التي فيها تداول للسلطة، حيث يكون وجود تلك المعارضة للتغيير، أي لتغيير الحزب الحاكم بحزب آخر يحل مكانه في الحكم.

وأضاف بقوله: إن ما هو ملاحظ هو أنه لا يوجد عندنا معارضة تتحدث عن استلام السلطة، لأن الواضح من خلال الدستور أن الحكم يكون لأسرة آل الصباح، ورئيس مجلس الوزراء يتم تعيينه من قبل سمو الأمير، وبعد هذا التعيين يقوم رئيس الوزراء بتشكيل الوزارة، أي بمعنى أنه وفقاً لهذا الشيء لا يفترض أن تكون عندنا معارضة تغييرية للحكم أو للوزارة، بل معارضة إصلاحية. وعلى هذا الأساس يفترض بأن تعمل المعارضة الموجودة عندنا على تحديد موقفها، لأن هناك فرق كبير ما بين أن يكون لدينا معارضة للتغيير، ومعارضة للإصلاح، وبين ما نحتاجه - بالفعل - هو أن تكون المعارضة عندنا تصحيحية إيجابية، وأن تعمل على تقديم الدعم لكل الأمور التي

تحتاج للإصلاح، وأن تبتعد عن الانتقاد الذي ليس له هدف غير إفشال القرارات الحكومية والمشاريع التي تقدم.

وقال: إنه بالإضافة لما هو موجود من خلل في طبيعة وجود وعمل المعارضة عندنا، هناك خلل آخر يتعلق بعمل السلطة التنفيذية أي الحكومة، من ناحية عدم سعيها إلى أن تكون بالفعل حكومة شعبوية. ومن هنا أرى أنه على الحكومة أن تكون صاحبة قرار وقوة، وصاحبة مصلحة عامة بعيداً عن الاحتياجات الشعبوية التي كثيراً لا تتفق مع المصلحة العامة مثال: الطلب على إسقاط الفواتير وزيادة المزايا وغيرها.

وأكد أهمية أن يكون للحكومة برنامج إصلاحي يتحدث عن المستقبل وعن بناء وطن، حتى لو تسبب هذا البرنامج في الوقت الحالي ببعض الإجراءات التضييقية على المواطن، لأن الهدف هو المستقبل، والتنمية، وتحقيق الرخاء للأجيال القادمة، إضافة إلى الأمن والاستقرار.

وقال: إن الخلل الموجود في أداء عمل السلطة التنفيذية كثيراً ما أثّر على طبيعة عمل الرقابة الشعبية الذي هو مرتبط ارتباطاً وثيقاً في قضية قرار السلطتين التشريعية والتنفيذية، لافتاً النظر إلى أن ما هو حاصل جرّاء هذا الوضع أن المعارضة الموجودة عندنا بتكتلاتها وتوجهاتها المختلفة أصبحت معارضة تغييرية، أي فقدت دورها في أن تكون معارضة إصلاحية، والشارع أصبح لا يتحدث عما يجب أن تقدمه المعارضة، أو حتى عما يجب أن يقدمه عضو مجلس الأمة، بل أصبح العضو الذي

يتكلم كلمتين قويتين ضد الحكومة يكفي لأن يذهب بعد ذلك إلى بيته ويجلس باسترخاء، أما ماذا قدم هذا العضو؟ وأين هو دوره الرقابي والتشريعي داخل المجلس واللجان، فهذا لم يعد من اهتمام الشارع. وهذا في اعتقادي تقييم خاطئ لابد من تغييره وإعادة النظر فيه، حتى يتسنى لنا بعد أربع سنوات أن نحاسب النائب على ما قدمه، وعلى الدور الذي قام به داخل مجلس الأمة من أجل الصالح العام للبلد وللمجتمع.

وأشار إلى أن الشيء الآخر المهم الحديث عنه هو أن المعارضة عندنا وبدل من أن تقود الشارع أصبح الشارع هو الذي يقودها، وهو ما هو حاصل حقيقة حيث نرى أن كل فئة أصبحت تريد تحقيق مكاسب معينة، ضاربة عرض الحائط بمصلحة الوطن والمصلحة العامة ككل، مؤكداً أنه نتيجة لهذا الوضع، أصبح كل واحد منا يقول أين حقي ولا يسأل نفسه أين هو حق وواجب الدولة على المواطن.

وقال: إن دستور الكويت فيه مساحة كبيرة للحريات لم يطبق منه إلا الجزء القليل. مؤكداً أن الحكومة وكافة قوى العمل السياسي، ومؤسسات المجتمع المدني تتحمل مسؤولية النهوض بالمجتمع وتفعيل الرقابة المجتمعية على عمل كلتا السلطتين. وقال: إن الرقابة الشعبية الحقيقية هي صمام الأمان التي تدفع الحكومة إلى السير في الطريق الصحيح وكذلك مجلس الأمة ونوابه.

المـــــداخـــــلات والتســـــاؤلات

● **أ. خالد الشلفان:** ما أريد قوله هو أنه وحسب علمي أنه تم تشكيل لجنة داخل مجلس الأمة متخصصة في بحث موضوع غياب النواب عن حضور جلسات عمل المجلس وجلسات عمل اللجان، فما مدى إمكانية تثبيت ما يسمى بأخلاقيات المهنة داخل مجلس الأمة بهدف إجراء عمليات الضبط؟

● **أ. عبدالله غلوم:** نتفق مع كل الظواهر السلبية التي تفضل النائب المليفي بذكرها عن عمل كلتا السلطتين، لكن ما يمكن لنا قوله إنه من الصعب وجود رقابة شعبية فاعلة ما لم يكن هناك وجود لأحزاب فاعلة في المجتمع، لأن وجود مثل هذه الأحزاب مهم من ناحية قدرتها على محاسبة أعضائها سواء أكانوا في السلطة التشريعية أم في السلطة التنفيذية، وأكد بقوله: ما لم يكن هناك مشاركة شعبية فاعلة في اتخاذ القرار فلا يمكن لنا أن نرى وجوداً لرقابة شعبية فاعلة، مشيراً إلى أنه كيف يمكن للشعب أن يراقب القرار وهو لا يصنعه؟.. وقال: إن السلطة التنفيذية سمحت لمرة واحدة في تاريخ الكويت بوجود مشاركة شعبية في اتخاذ القرار حين أرادت وضع الخطة الإنمائية للأعوام «85 - 1990»، حيث سبقتها بتنظيم عدد من الندوات شارك فيها العديد من مؤسسات المجتمع المدني، وأفراد فاعلون في المجتمع، وكان لهم دور حيوي في صناعة الخطة الإنمائية (85 - 90) والتي تعتبر هي الوحيدة التي صدر فيها قانون من مجلس الأمة، كما شكّل بشأنها لجنة متابعة أوكل لها مهمة تقديم التقارير كل ستة أشهر وأن هذه الخطة اعتبرت نجاحاً

عظيماً أحدثت التفافاً شعبياً حول تطبيقها ورقابتها، لكن الذي حصل وللأسف أن مجلس الأمة لم يستمر طويلاً إذ حل المجلس في عام 1986م، وانتهت الخطة كما انتهت الجهود الشعبية التي شاركت في صنع هذه الخطة!

● **د. أحمد الكندري** قال: إن ما تفضل به النائب المليفي بشأن المعارضة الكويتية حقيقة أن هذه المعارضة وإن كانت موجودة بالفعل في الكويت، إلا أنها لم تظهر إلا لحاجة، كان ذلك عام 1896م وخلال الفترة التي تم فيها منع تجار اللؤلؤ والغوص من السفر إلا بعد قيامهم بدفع الضرائب لافتاً النظر إلى أن المعارضة دائماً ما تشكّل من المثقفين والناس الذين هم على وعي وقدرة على التأثير في صناعة القرار، سواء أكانوا تجاراً أم اقتصاديين. وأكد أن الاقتصاديين والتجار الكويتيين كان لهم دور كبير في بناء الكويت وفي إرسال البعثات للخارج، كما كان للمواطنين الكويتيين في الخمسينيات دور إيجابي في العمل الوطني في البلاد وفي صنع القرار، لكن الذي حصل بعد حل مجلس الأمة عام 1956م وما صاحبه من تغيير في الدوائر الانتخابية عام 1981م دون استشارة الناس أضعف دور الرقابة الشعبية، حيث أفرز هذا الوضع نواباً جاء نجاحهم على أسس قبلية وطائفية.

● **أ. مطر سعيد مطر** قال: لا يوجد عندنا ديمقراطية، ولا رقابة شعبية، وكل ما هو موجود عندنا مجرد محاولات للبحث عن إيجاد ديمقراطية حقيقية.

● **أ. ناصر المصري**: إن القضية المهمة هي في تحقيق العدل

ولذلك أرى بأن السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية لابد لها من أن تكون خاضعة للمحاسبة أمام سيدي سمو الأمير، لأن هذا الشيء مهم جداً لبقاء الحكم، وأضاف: إذا لم يتسنى لنا إقامة العدل فلا يصبح لأي شيء معنى، مؤكداً أن هذه الأمور لابد وأن ينظر لها من قبل كل من السلطات الثلاث، حتى يكون لقراراتها معنى وفاعلية في إحقاق الحق وإقامة العدل.

❖ ❖ ❖

تعليق على مداخلات
وتساؤلات الحضور

قال النائب أحمد المليفي: إن ما طرح من تساؤلات - من المؤكد - هي إثراء للنقاش، وإعطاء معلومة يمكن للجميع الاستفادة منها، وأشار فيما يتعلق بأخلاقية المهنة: إلى أنه حين تم وضع اللائحة الداخلية لمجلس الأمة أخذ في الاعتبار أنها وضعت للرجال ولنخبة في المجتمع على مستوى كبير من الوعي والمسؤولية، ولذلك لم يتكلم عن عقوبات زائدة، لكن الذي حصل أننا وصلنا إلى وضع مُخزٍ، خاصة إذا ما نظرنا إلى ما قدّم من بعض الإخوان فيما يتعلق بإجراء بعض التعديلات على اللائحة في الجزئية المتعلقة بإجراء خصم من راتب النائب، وهو ما اعتبره ردة في العمل السياسي وفي الأداء النيابي.

وقال: إن النقد للمؤسسة التشريعية وللأداء النيابي أمر ضروري لتقويمه وتصحيحه، وأضاف: إن المشكلة الموجودة عندنا ليس في غياب القوانين أكثر ما هي في طبيعة والتزام الإنسان عندنا فيها، وفي قضية الرقابة الشعبية التي تبدأ أول شيء في انتخاب هذا الشخص أو ذاك، وفي قضية معيار الانتخاب، لأن العملية الانتخابية أمانة، والمواطن عليه أن يحسن الاختيار، وإن لم يكن كذلك فهنا تكمن الخيانة في خيار الناخب.

وعما يثار بشأن تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة قال: إن المطالبة بتعديل اللوائح بهدف التزام النواب لا يمكن لها أن تحل ما هو حاصل من إشكاليات، مؤكداً بأن الحل الصحيح لمجمل هذه القضايا وهي في وعي النائب والناخب ودرجة التزام كل منهما بالغيرة على مصالح البلد ومصالح أفراد المجتمع.

وفيما يتعلق بوجوب الأحزاب قال: إن ما كان متوقعاً من تشكيلات التكتلات النيابية وهو أن تكون نواة لعمل حزبي مستقبلي، إنما الذي حصل ومع الاحترام لجميع التكتلات هو فشلها في عدم إمكانية إقناع الشارع الكويتي بأنها نواة لعمل حزبي لكونها مخترقة وتقاد من الشارع ولا بمقدورها قيادة الشارع، مؤكداً أن هذه التكتلات أعطت الشارع الكويتي تجربة في غاية الأهمية.

وقال: إن ما هو مرتجى من جميع هذه التكتلات المبادرة إلى تصحيح مسارها وفهمها لوجودها في اندفاعها لقضايا الوطن والمواطن المصيرية، وأضاف: إنه وللأسف حتى الآن لا نرى بوجود هذه التكتلات وبصورتها الحالية الإمكانية لنقلنا إلى المرحلة التي يوجد فيها نظام حزبي مؤسساتي، مؤكداً في أن استفتاء شعبي تجريه أي من الجهات حول أهمية وجوب أحزاب في اليوم جراء الانطباع الذي تركته التكتلات البرلمانية عند الشارع يعطي نتيجة مزعجة في رفض وجود أحزاب بالكويت.

وعن الواسطة قال: إن ما هو مؤكد أن كل النواب حقيقة مقصّرين في محاربة هذه الظاهرة، مشيراً إلى أن الأغلبية وتحت عباءة عمل الخير والحقوق والواجبات يعملون على خرق القانون.

نص محاضرة

د. علي الطراح

حول "دور الهيئات الأهلية في الرقابة الشعبية على السلطتين"

حول هذا الموضوع حاضر كل من الدكتور علي الطراح والمحامي عماد السيف في الجلسة الخامسة من فعاليات الموسم الثقافي لرابطة الاجتماعيين.. والتي ترأس إدارتها الأستاذ أحمد المزروعي وقدم بداية د. علي الطراح ورقة قال في نصها التالي:

تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في المجتمع من حيث حرية التحرك الاجتماعي للأفراد والجماعات، وحرية التعبير وتطلعاتهم الفكرية، والمشاركة الاجتماعية والسياسية، وحرية المبادرة وطريقة المساهمة في تنمية المجتمع.

وقبل الدخول في طرح مفاهيمنا حول دور جمعيات النفع العام، أو منظمات المجتمع المدني ودورها الرقابي، فلنحاول تقديم مفهوم المجتمع المدني Civil Society:

وهو عبارة عن مجال من التفاعلات الاجتماعية والعلاقات ما بين الدولة والاقتصاد، يتألف هذا المجال من مجالات تابعة أهمها المجال الحميمي «خاصة العائلة» والجمعيات غير الحكومية «خاصة الجمعيات التطوعية»، ومجال الحركات الاجتماعية، وأشكال من العلاقات الإدارية والعامة.

وتساهم المنظمات غير الحكومية في توسيع وتنظيم العلاقة القائمة ما بين الاقتصاد والدولة عن طريق تأمين ميكانيزمات قيام المنظمات التي يجتمع الناس من خلالها لتوحيد طاقاتهم وتكامل نشاطاتهم، لتحقيق أهداف المجتمع، وللقيام بنشاطات لصالح المجتمع العام من خيرية، وصحية، وترفيهية، ورياضية، ومهنية وغيرها.

ووفق هذه الرؤية، فإننا ننظر إلى المنظمات غير الحكومية وكأنها أبنية اجتماعية وسطية، تقف ما بين الأفراد، والسوق، والإدارة الحكومية. وتؤمن المنظمات غير الحكومية بيئة منظمة للعمل الإنساني غير الربحي، يعمل فيها الناس باختيارهم الخاص.

يجب التمييز بين المنظمات والجمعيات التطوعية، ومنظمات القطاع الخاص، ومنظمات القطاع العام، ولو قامت بالمهام ذاتها وتشابهت وتطابقت بأهدافها ووسائلها، فالمنظمات والجمعيات التطوعية غالباً ما تركز على القيم الإنسانية ومنها قيم الأثرة، والتطوع، والعمل بلا مقابل، والالتزام التطوعي أكثر من التركيز على الدوافع المادية والحوافز المالية.

كما أنه من الصعوبة التعميم فيما يتعلق بأنواع المنظمات غير الحكومية التطوعية، لتنوعها وتعددها واختلافاتها بالأهداف والوسائل والاهتمامات، ذلك أن المنظمات غير الحكومية تركز على عدد كبير من الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والإنسانية على أنواعها، فمنها من يتوزع نشاطها محلياً، ومنها من يتوسع خارج الحدود القومية ومنها من يكون عالمياً.

أهمية المنظمات غير الحكومية وعلاقاتها بالمجتمع المحلي والدولي:

يتكون المجتمع الدولي اليوم من حكومات وشركات عابرة للقارات، والمجتمع المدني يتألف من منظمات غير حكومية على

أنواعها، وازداد في السنوات الأخيرة اهتمام الباحثين والساسة والناشطين في العمل الاجتماعي بظاهرة تنامي المنظمات غير الحكومية، ومنها التطوعية التي تقدم العون للجماعات المحلية بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى المساعدة، كالإدارات، والمصالح الحكومية، ومنظمات العون، والمساعدات الدولية، أنها تلتزم التزاماً مخلصاً بقضايا مجتمعاتها، وتعرف أكثر من غيرها ما يحتاجه من عون، وتعرف مكامن الخلل وكيفية معالجته.

تسعى المنظمات غير الحكومية لأن تصل إلى كافة شرائح المجتمع المدني وطبقاته، كما تسعى إلى تحريكه، وتثقيفه، وإيصال الرسائل الضمنية والعلنية إلى كافة القطاعات، وحثه على التغيير، وتقديم الاقتراحات لحلول فهم المجتمع.

لذلك، فإن دور المنظمات غير الحكومية والتطوعية منها كبير، مع العلم أن تلك المنظمات تعتبر صغيرة إذا ما قورنت بالمنظمات العالمية، والشركات العابرة للقارات، والدور الكبير هذا نابع من أنها لا تحصر نفسها في مجتمع محلي فقط، بل تسعى لتتنامى مع مثيلاتها إقليمياً ودولياً، أو هكذا يجب أن تسعى خاصة في جو الانفتاح العالمي.

وتكمن قوتها في أنها تنادي في قضايا عالمية تخص الطبقات السكانية المختلفة حول العالم، وبذلك تربط اهتمامات السكان المحليين في مجتمع ما، بآخرين في مجتمع آخر، حتى تصل إلى مخاطبة الطبقات المختلفة في العالم، رابطة المحلي بالعالمي والخاص بالعام.

حتى أن اهتمامات حي أو شارع أو قرية نائبة قد تصبح مشكلة عالمية إنسانية، كحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والأزمات الاجتماعية، والعزل السياسي، مع أن معالجتها تكون محلية إلا أن المنظور الذي يتعامل به هو عالمي.

المنظمات غير الحكومية والعولمة:

أحدثت العولمة تناغماً أيديولوجياً وانسجاماً بين القوميات والدول، وتساهم بانحدار سريع لدولة الخدمات، وزيادة في سرعة تطور المنظمات غير الحكومية.

إن أول دور للمنظمات غير الحكومية هو التمهيد لنشوء مجتمع مدني محلي، وهذا بدوره يكون الخطوة الأولى نحو جعل العولمة أكثر ديمقراطية، ولا نستطيع فصل العولمة كظاهرة عن انتشار وتوسيع المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأهلية والتطوعية، لقد أصبحت المنظمات غير الحكومية ذات قوة فعالة جديدة على المسرح العالمي، وأن تلك المنظمات تنمو بشكل لافت وقوي، حتى أن معظمها استطاع أن يغيّر في سياسات الدول.

فخلال العقود الثلاثة الماضية تضاعف أربع مرات عدد المنظمات غير الحكومية، ففي الولايات المتحدة مثلاً، ازداد عدد المنظمات بنسبة 70% ليصل إلى مليوني منظمة، وفي روسيا هناك ما يقارب 65,000 منظمة نشأت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وفي الهند أكثر من مليون منظمة غير ربحية، وأكثر

من 200,000 منظمة في السويد، وفي كينيا ينشأ كل سنة ما لا يقل عن 240 منظمة غير حكومية.

ومع تراجع النظم التسلطية والشمولية، ظهرت أنواع جديدة من المنظمات غير الحكومية والأهلية تركز على الممارسات الديمقراطية، والرأي العام، وسن الاقتراع، وحقوق الاقتراع للجنسين، ومراقبة الانتخابات. والكثير منها رغم أهدافه ونشاطاته الإنسانية ينادي بالتغير السياسي بدءاً من الاحتكام إلى الشارع وصولاً إلى أعلى سلطة، بل وأحياناً الاستنجاد بسلطات خارجية.

لقد شجعت الأمم المتحدة قيام المنظمات غير الحكومية حول العالم، وذلك في جهودها الرامية إلى معالجة المشاكل العالمية. وساهمت بتمويلها مالياً وإنسانياً وحتى سياسياً، وساعدت على ربطها ببعضها الآخر ووسائطها.

العلاقة بين المنظمات ودورها في الرقابة:

لقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في تغيير أنماط العلاقات السائدة بين الدولة والمجتمع، وقامت المنظمات غير الحكومية بدور كبير في وضع الحدود لسلطة الدولة.

هناك اهتمام عالمي ونزعة جدية نحو تقوية المنظمات المدنية، وإنمائها وإعطائها دوراً مؤثراً في صنع القرار، ويأتي مشروع الشرق الأوسط الكبير في هذا الإطار.

وعلى سبيل المثال أسست مجموعة من جمعيات النفع العام

في بريطانيا «منظمة الشفافية الدولية» التي تصدر تقريراً سنوياً عن استشراء الفساد في العالم، ومنذ إنشاء هذه المنظمة عام 1982م وسنغافورة تحتل المركز الأول كبلد خالٍ من الفساد، كما جاء في تقرير المنظمة لعام 2003م.

إن جمعيات النفع العام التي تتشكل بالنهاية من مجموعة من الناس قادرة على حشد الإرادة الشعبية تجاه أي قضية تطرح، فالنقابات المهنية «جمعية المحامين والأطباء مثلاً» ونقابات العمّال وغيرها تؤطر كل قضية بما يتناسب مع مصلحتها وتكون قادرة على الدفع بها إلى الأمام أو إلى الوراء. ففي دولة الكويت مثلاً وبين حزمة البرامج الرامية للإصلاح الاقتصادي تسعى الحكومة إلى خصخصة بعض المرافق العامة التي تقدم الخدمة للجمهور.

وفي كل مرة تطرح فيها هذه القضية نجد من يقف ضدها أو معها، منظمات المجتمع المدني عليها مسؤولية في طرح القضايا الحيوية التي تهم المجتمع، وعليها أن تباشر دورها في حث السلطة التنفيذية والتشريعية في تغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة.

الصحيح أن القوة الدافعة للإصلاح ترتبط بالإصلاح الأخلاقي والثقافي والتعليمي والإعلامي الذي على الدولة أن تبادر به، ولكن الأصح أيضاً أن هناك مؤسسات في المجتمع يجب أن تقوم بدور قيادي في اتجاه هذا الإصلاح وتنبيه الضمير العام وتثقيف الأفراد وتوعيتهم بقيم العصر، هذه المؤسسات ونعني بها قوى المجتمع المدني بمفهومه الشامل «جمعيات أهلية،

ومنظمات غير حكومية، ونقابات وجامعات ومؤسسات للرأي والفكر والنوادي الثقافية».. قادرة بما لديها من حرية الحركة والمصداقية الشعبية، وقدرة على الانتشار جغرافياً وفئوياً ومهنياً، على تنشيط الوعي وإحياء الالتزام الشخصي والمهني، وبث الروح الوطنية، وخلق الحلم العام والشامل، وإفراز الأفكار، ومحاربة الفساد في داخل النفوس قبل أن تتواطئ معه الأيدي.

المنظمات غير الحكومية في الكويت:

إن ظهور التنظيم الحديث الداخلي والمحلي للمنظمات غير الحكومية كان خجولاً في الكويت وسائر المجتمعات العربية، في بدايات العشرينات تأسست الجمعية الخيرية العربية في الكويت بهمة فرحان الخالد، وتأسيس النادي الأدبي في عام 1922م وفي مرحلة الستينات بدأت المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً بارزاً في الحياة الاجتماعية والثقافية والإنسانية. ومع أن تلك المنظمات قليلة العدد، إلا أنها توسعت وتطورت كجمعيات ومؤسسات تسعى إلى المساهمة في بناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية.

نتيجة للتغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، أدى ذلك إلى مزيد من الاهتمام بدور المنظمات غير الحكومية في تعميق الوعي الاجتماعي والسياسي، كما ضاعف المسؤولية على هذه المنظمات في تبني سياسات واضحة حيال قضايا سواء محلية أو إقليمية أو عالمية.

هناك شبه إجماع حول أهمية المنظمات غير الحكومية في

تعميق الديمقراطية في الكويت، وفي طاقتها الاحتوائية للحركات الاجتماعية والتيارات الفكرية المختلفة.

ملاحظات نقدية:

أولاً: على الرغم من التطور الكبير في قيام منظمات تطوعية ومدنية، إلا أن الطابع الرعائي والخيري يغلب عليها.

ثانياً: يلاحظ غياب الجمعيات التطوعية والمتخصصة في العمل الدفاعي عن حقوق الإنسان، والدفاع عن حقوق الأقليات، والدفاع عن حقوق المرأة، وحقوق الأطفال وكبار السن.

ثالثاً: لم تولى المنظمات المدنية ببناء الطاقة الإنتاجية وخصوصاً أن أكثرها رعائي وخدماتها خيرية، وهذا ما يعوق عملية التنمية ويثقل كاهل الجمعيات التطوعية ويخرجها عن دورها الأساسي، وهو الإنماء للمواطن والتنمية للمجتمع.

رابعاً: معظمها إن لم يكن جميعها «المنظمات المدنية» تعتمد على الدولة بتمويلها، مما يعيق نهوضها واستقلالها في اتخاذ توجهاتها وسياساتها.

خامساً: إن التفاعل السياسي بين المنظمات المدنية والأجهزة الحكومية وما تقدمه كل جهة من خدمات، يجب أن يعاد النظر فيه، بحيث تتخلى الدولة عن جزء مهم من صلاحياتها لصالح المنظمات المدنية.

سادساً: المراجعة النقدية لسياسة إشهار الجمعيات والمنظمات المدنية، ورفع القيود عنها، وتفهّم دورها المهم في المجتمع.

سابعاً: تطوير آليات لمراقبة كل قطاع على الآخر، أي القطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي، ضمن نظام من القيم والمبادئ الديمقراطية يتفق عليها، وهذا يستدعي وجود اللامركزية الحكومية.

ثامناً: إن المنظمات الأهلية الحديثة لم تقمْ فقط استجابة للحاجة إليها، وللقيام بما يتطلبه الواجب الإنساني منها، ولتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، بل كانت أيضاً نتيجة استجابتها لمؤثرات تتعلق مباشرة ببعض القضايا العالمية، ومنها حقوق الإنسان، والطفل، والمرأة، والمسنين، والمستبعدين، وغيرها من القضايا التي أشرنا إليها سابقاً. ولقد ساهمت عوامل العولمة بتمكين تلك المنظمات الأهلية من تمتين اتصالاتها وتطوير أعمالها مع منظمات عالمية أخرى على أسس العلاقة المنظمة. والنشاطات التي قامت بها تلك المنظمات غير الحكومية، مكّنتها من أن تقوّي مراكزها في المحافل المحلية والدولية، وأن تشرعن أعمالها محلياً وعالمياً، كما مكّنتها من أن تعمق اتصالاتها فيما بينها والمنظمات الأهلية العالمية، وهذا ما يجب أن يخطط له العاملون في المنظمات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي.

تاسعاً: إن وجود شبكات الاتصالات المتخطية للحدود القومية واستفادة الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية منها، يؤثر بطرق متعددة على الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة التي تعمل بها، ومع وجود تنوع واختلاف في العلاقات

المتخطية للحدود القومية والمتعلقة بالإجراءات الثقافية المحلية والعالمية كذلك السياسية والاقتصادية، فإن المنظمات غير الحكومية تستطيع أن تتحرك في أكثر من اتجاه وعلى أكثر من صعيد، لتحقيق أهدافها محلياً وعالمياً، انظر مثلاً (Moseley-Williams, 1994)، وهذا ما يجب أن تقوم به المنظمات الأهلية والتطوعية منها بدول مجلس التعاون الخليجي.

عاشراً: يجب الاهتمام بأثر المنظمات غير الحكومية العالمية على المنظمات الحكومية المحلية، والدور الذي تلعبه الأولى ويؤثر تأثيراً واضحاً على الثانية، وهذا الدور محكوم بالمصالح السياسية أولاً، وتليه المصالح الاقتصادية والعالمية، ولو تلبّس بالزي الإنساني والنفع العام، والتقييم المنهجي لدور القوى العالمية وممارساتها ضروري لفهم وتفسير التغيير الحاصل في عصر العولمة، ذلك أن القوى العالمية غير الحكومية تجلب إلى المجتمعات المحلية العناصر الاجتماعية، والظواهر المختلفة، وبرامج العمل المخطط لها، كما أن المنظمات الأهلية المحلية، ومن خلال علاقاتها مع المنظمات الأهلية العالمية تزودها بطبيعة الحال بالمعلومات الحيوية عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية السائدة في بلدها، وأحوالها الإدارية والحياتية وغالباً ما تكون تلك المنظمات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربي أوروبا.

الخلاصة:

● على الرغم من تصاعد أهمية دور المنظمات المدنية والتطوعية على المستوى العالمي، إلا أن درجة مواكبة التغير على المستوى المحلي مازالت غير منسجمة مع التطورات العالمية، كما أنه مازال هناك غموض في أدوار بعض من المنظمات المدنية والخيرية والتطوعية من حيث برامجها وأولياتها ومدى ارتباط أهدافها باحتياجات المجتمع الكويتي.

● مازالت تلعب الدولة في الكويت دوراً غير واضح حيال دور منظمات المجتمع المدني، فنجد أحياناً أن هناك عدم توازن في علاقتها بتلك المنظمات، وأحياناً كثيرة تقف الدولة معيقاً لتطور بعض من المنظمات المدنية كما حدث لنادي الاستقلال على سبيل المثال.

● المنظمات المدنية المتشابهة بالأهداف عليها مسؤولية في بناء شبكة من العلاقات سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وعليها استخدام التغيير الذي يحدث في العالم لصالحها.

● المنظمات المدنية والتطوعية عليها إعادة تقييم سياساتها والاهتمام في توسيع قواعدها عبر إيجاد آليات جديدة في توصيل رسالتها الإنسانية.

● سعي الدولة إلى السيطرة على المنظمات المدنية المختلفة واضح من حيث التوسع في سيطرة أبناء أسرة الحكم علي قطاعات مختلفة، مما يعيق تلك المنظمات من القيام بدورها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن النظام السياسي في الكويت عليه أن

يدرك أن هيمنته التقليدية على المجتمع آخذة في الانحدار، وإن كانت الدولة مازالت تراهن على المال النفطي في استمرار تحالفاتها التقليدية، إلا أن ذلك يقابله تغييراً في تلك الموازين التقليدية في المجتمع، مما يدفع الدولة والنظام السياسي على ترجيح الدفع في تطوير آليات جديدة تربط المواطن بالدولة. وهنا تجدر الإشارة أن هناك طلباً واضحاً على التعبير السياسي مقابل عزوف كبير عن أدوات التعبير السياسي، وبالتالي فإن هناك صعوبات جمة في نقل التجربة السياسية من مؤسساتها العشائرية إلى مؤسسات المدنية، على الرغم من أن الكويت قد قطعت شوطاً لابأس به على هذا الطريق.

● الدولة الكويتية بحاجة إلى تعميق فكرة المواطنة مقابل فكرة الانتماء الفئوي والقبلي، والمذهبي ليس عبر الإلغاء بل عبر تطوير صيغة المواطنة، وكيف يمكن بناء الدولة الحديثة التي تمتلك رسالة محددة تنقلها عبر النظام التعليمي والبناء الإعلامي.

● نستطيع أن نستنتج أن منظمات المجتمع المدني يتميز عملها بالنمطية من حيث تركيز نشاطها على الجوانب الرعائية في المجتمع، وندوات التوعية الاجتماعية والثقافية ومساعدة الأسر المحتاجة مادياً، ورعاية الطفولة والأمومة والمعاقين.

● منظمات المجتمع المدني بحاجة إلى أن تخرج عن مفهوم الوصاية الذي ميّز نشاط مؤسسات الدولة الرسمية إلى علاقة تتحقق فيها شراكة الفئات المستفيدة، ومرجع هذا الخلل في

سياسات منظمات المجتمع المدني أنها محكومة في العلاقة الرعائية التي شكلت فلسفة التنمية في الكويت والبلاد العربية والأخرى.

● التوجهات العالمية الجديدة تفرض واقعاً جديداً على منظمات المجتمع المدني من محلية تفعيل أفراد المجتمع في القيام بدورهم، كما عليها مسؤولية حُيال نشر الوعي والمنهج العلمي بأبعاده المختلفة للحد من الاستفراد بصنع القرار، والتأكيد على البناء المؤسسي في إدارة الدولة الحديثة.

❖ ❖ ❖

نص محاضرة

المحامي عماد السيف

حول "دور الهيئات الأهلية في الرقابة الشعبية على السلطتين"

● **إلى جانب حديث د. علي الطراح عن دور الهيئات الأهلية في الرقابة الشعبية على السلطتين، قال المحامي عماد السيد:** إن موضوع الندوة يتضح من خلال عنوانها، وإنه من السهل على أي باحث في أعماله الإلمام بمختلف جوانبه، لكن في الحقيقة مع أول محاولة لسبر أغواره يجد نفسه في حيرة بين أمرين أساسيين: الأول الحيرة في الحديث عن الماضي، وعن حركة المجتمع الكويتي ما قبل الدستور، والتي قد يجد فيها الباحث أنه أمام طرق طويلة، لأن الإنسان حين يقرأ في تاريخ هذا البلد، وفي تاريخ الرواد الأوائل من الذين عملوا على تأسيسه، ودورهم في حركة التنوير الثقافي والاجتماعي والسياسي، يعرف أن ما وصلوا إليه في عام 1962م كان نتاج حراك اجتماعي في غاية الرقي، وهو ما أسفر عن وجود دستور 1962م الذي يعد إنجازاً عظيماً حقيقياً. أما الأمر الثاني فهو الحديث عن فترة ما بعد الدستور، وهنا أيضاً يجد الباحث أن لدينا حركة اجتماعية مدنية غاية في الرقي، تعكس إيمان أهل هذا البلد بالديقراطية، وبالحركة الثقافية فيه، وبالعمل السياسي العظيم، وأضاف: إن مفهوم كلمة الرقابة في اللغة تعني كل شيء يقع تحت النظر والحراسة، وتراثنا السياسي يعتبر الرقابة مفهوماً سيئاً ولاسيما في الموروث السياسي العربي وليس حصراً في الكويت، وأن الرقابة تعني في تقنيته وفق هذا الموروث السيئ: الملاحقة وتقييد الحريات والتلصص.

وقال: إن السلطة، أي سلطة كانت في عالمنا العربي لا تعرف

شيئاً عن الرقابة سوى حرصها على إبقاء الأوضاع على ما هي عليه، أي الأوضاع الفاسدة، ولذلك لم يكن غريباً أن يخلو مثياق الجامعة العربية من كلمة مؤسسات المجتمع المدني، مما يدل على أن هذه المؤسسة العربية ما هي إلا انعكاس لحالة الأنظمة العربية الموجودة، وأشار إلى أنه حين نريد البحث عن تعريف لمؤسسات المجتمع المدني وفق الخطة العلمية للبحث، علينا أن نجتهد في بحثنا لأن الكثير من الأدبيات التي تحدثت عن المجتمع المدني لم تعطِ تعريفاً محدداً عن الشيء المقصود، لافتاً النظر إلى أنه ما يمكن قوله، وفي تعبير مجازي عن مؤسسات المجتمع المدني: هو أنها التشكيلات والمؤسسات التي تقوم على أساس طوعي بهدف الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة في كافة المجالات الفكرية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وغيرها من ميادين النشاط السياسي والإنساني.

وقال: إن الكويت ومنذ أن وجد الإنسان على أرضها شهدت صراعاً اجتماعياً غير عادي وذلك في مختلف مراحل تطورها، وهو ما يصعب على الكثير من المحللين إدراك أسبابه ومعانيه لأسباب عدة منها: ما كان يعاني منه مجتمعنا خلال تلك الحقب الزمنية، والتي استطاع الكويتيون رغم كل ما عانوا منه من أن يتواصلوا في إثبات الوجود والتميز ومنها ما شهدته الكويت من حراك اجتماعي غير عادي منذ عام 1920م إلا دليل على أصالة هذا الشعب وقدرته على تجاوز المحن والصعوبات. مشيراً إلى أن

اللجنة الشعبية التي تشكلت في الكويت في أكتوبر عام 1919م تحت مسمى (اللجنة الشعبية لمناصرة الشعب الفلسطيني) تمكنت من دحض كل المزاعم التي حاول البعض الترويج لها، في محاولة لتزوير الحقائق والإساءة للكويت ولشعب الكويت.

وأضاف بقوله: إن الحركة الاجتماعية الشعبية الكويتية تواصلت في الاستمرار ليس في التصدي للقضايا الخارجية فحسب، بل في الاهتمام بالقضايا الداخلية، لافتاً النظر إلى ما أشار إليه المرحوم عبدالعزيز الصرعاوي في أحد الكتيبات المهمة عن جمعيات النفع العام، حيث أفاد فيها «أن هناك الكثير من المؤسسات المدنية ظهرت طبقاً للحاجة ولغرض سد النواقص التي يستشعرها الناس في حياتهم وتتطلع إليها آمالهم وطموحاتهم».

وعليه، فإنه إزاء هذا التطور واحتكاك أهل الكويت بالعالم الخارجي، بدأت تتمحور حركة سياسية شكلت منعطفاً تاريخياً في الكويت، حيث بدأت تحديداً عام 1938م حركة كتلة شباب الوطني من خلال مجلس 1938م، والدور الذي قامت به لمواجهة الموقف الرافض للمشاركة الشعبية، حيث كانت نتائج هذا الموقف أن أعطيت الأوامر لحل المجلس، وهو ما تم بالفعل لتبقى الكويت منذ ذلك التاريخ غارقة في ظلام دامس لفترة من الزمن.

وحين بدأ شباب الكويت في العودة إلى بلدهم بعد أن تأثروا في المد القومي، وبعد أن انتهوا من تحصيلهم العلمي في العديد من البلدان، عملوا على تأسيس «النادي الثقافي» الذي كان من

بين أهم مؤسسيه د. أحمد الخطيب، مرزوق فهد المرزوق، عبدالله يوسف الغانم، خالد العيسى، مرزوق الخالد، عبدالرزاق العدواني وكثيرون آخرون. وأنه مع بداية تأسيس النادي الثقافي بدأ العمل السياسي في الكويت يتأطر بشكل سري، وعن طريق المنشورات الأمر الذي دفع بالنظام الحاكم آنذاك للتصدي للنادي وإغلاقه، لتأتي فيما بعد محاولة أخرى لتأسيس ما سمي بـ «النادي الأدبي». وكان من بين أهم مؤسسيه خالد العدساني، فيما كان الشيخ عبدالله الجابر الصباح رئيساً له، كما انتسب له أكثر من مائة عضو، حيث استشعرت السلطة فيما بعد خطورته، وأمرت أيضاً بإغلاقه لتأتي بعد ذلك مباشرة تأسيس «النادي الثقافي القومي»، والذي اعتبر يومها ذروة العمل السياسي الشعبي في تاريخ الكويت ما قبل الدستور، والذي كان من بين أهم أهدافه: إصدار جريدة، إنشاء مكتبة، تأليف فرق رياضية، فرق مسرحية، إنشاء نادي ثقافي يضم الشباب بهدف تداول وإقامة الندوات، إلقاء المحاضرات الثقافية والأدبية والاجتماعية والعلمية، مشيراً إلى أن المؤسسين حرصوا في إعلان أهداف النادي الابتعاد عن الجانب السياسي لتجنب رفض السلطة لإنشائه.

وأكد أنه رغم الصبغة الأدبية والتاريخية والثقافية التي أعطيت للأهداف، إلا أن كل ندوة أو محاضرة كان يقيمها النادي كانت تنتهي بمظاهرة وبخطاب سياسي، واستعرض فيما بعد المحامي السيف فكرة تأسيس النادي الأهلي، وردود الفعل

الشعبي الكويتي على العدوان الثلاثي على مصر، وعلى ما كان يجري داخل الأراضي المحتلة في فلسطين، وغيرها من المواقف والقضايا القومية العربية. مؤكداً أنه إذا ما تمت مقارنة مواقف شعب الكويت خلال تلك الفترة مع مواقف معظم شعوب المنطقة، نجد أن الشعب الكويتي كان رائداً في التعبير عن القضايا القومية والعربية. أوضح أنه ما بعد وضع دستور 1962م وإعلان إشهار العديد من جمعيات النفع العام الكويتية، كجمعية المحامين والخريجين والصحافيين وغيرها، كان عمل ومواقف معظم تلك الجمعيات الأهلية لها ارتباط بخطاب سياسي معين، كتلك الخطابات التي جاءت على خلفية حل مجلس 1976م و1986م، وما شهدته العملية الانتخابية من تزوير في عام 1967م ومحاولات تنقيح الدستور عام 1980م.

وأفاد بقوله: حين كانت الجمعيات الأهلية تعبر عن مواقفها بخطاب سياسي معين، كان الناس يرون أهمية وفاعلية ودور لتلك الجمعيات وعندما كان يغيب هذا الخطاب، أو ينخفض، أو لا تجتمع الآراء فيه على خطة أو برامج معينة، أو دفاع محدد، كان الناس يشعرون جراء هذا الوضع، أن تلك الجمعيات في سبات عميق، ذلك لأن الجمعيات الأهلية تعتبر في المحصلة النهائية انعكاس لفكر ولنشاط أعضائها الحقيقيين.

المـــــداخـــــلات والتســـــاؤلات

● **د. أحمد الكندري:** الناس بدأت تبتعد عن المشاركة في السياسة أو غيرها، لأن هناك محاولات عملت في مجملها على تفريق المثقفين والمتعلمين حتى يعزفوا عن المشاركة في الأنشطة التي تقيمها الجمعيات الأهلية رغم أنها أنشطة محدودة وصورية في أغلبها.

● **أ. خليل حيدر:** أوضح أن من أقدم القصائد التي تحدثت وتغنت بالقضية الفلسطينية كتبت عندنا في الكويت، كما أن السلاح أول ما كان يهرب هو من عندنا، إضافة الى أن هناك الكثير من الأشياء التراثية للأسف لم يكتب عنها أحد بشكل جيد لغاية يومنا هذا.

● **باسم اللوغاني:** موضوع عنوان المحاضرة في رأيي هو أهم ما تحتاج إليه الكويت في يومنا هذا، وما أعتقده أن هناك شقين أساسيين في مسألة الرقابة على مجلس الأمة: الأول يعتمد على الجمعيات الأهلية، والثاني يفترض أن يكون هذا من دور المؤسسات الصحافية، لأن ما هو واضح عندنا في الكويت هو أن الصحافة فقط هي التي تتمتع بالحرية، أما التلفزيون والإذاعة فهما ملك للدولة، ولذلك لا يمكن للوسيلتين أن تعملا شيئاً، وأنا أرى أنه في كلا الشقين نحن مقصّرين جداً لسبب أن عدد الجمعيات الأهلية قليل، ولكونها مرتبطة بطريقة أو بأخرى بالمصلحة الحكومية، هذا على الرغم مما حققته بعض الجمعيات من نجاحات.

ثم أكد أن الكويت بحاجة على الأقل الى مائة منظمة غير

حكومية، ومائة مؤسسة صحافية خاصة أيضاً حتى يتسنى لنا أن نحقق الإصلاح والنجاح، وأن ما حققته اللجنة الشعبية لجنوب منطقة السرة حين عملت على استقطاب بما لا يقل عن 50 ألف مواطن أثروا في موقفهم على القرار الحكومي الذي عمل بإنهاء مشكلتهم.

● **د. خليفة الوقيان:** تساءل عن أسباب تردي وتراخي الخدمة العامة والعطاء والعمل التطوعي في الوقت الحاضر، وأضاف أن الكويت شهدت في بدايات مطلع القرن العشرين إقامة العديد من الجمعيات التطوعية الخدماتية، أعطت عطاء سخياً، كالجمعية العربية الخيرية التي أنشئت عام 1913م وبجهد فردي قام به فرحان الخالد، إضافة الى المكتب الأهلية التي أنشئت عام 1923م، والنادي العربي الذي أنشئ عام 1925م وغيرها، مشيراً إلى أن كل تلك الجمعيات كان عدد أفرادها أو منتسبيها محدوداً عما هو عليه حال الجمعيات الأهلية اليوم، وهو ما يدعونا للسؤال عن أسباب العزوف عن الخدمة العامة، والتطوع ما بين أفراد الجيل الحالي.

تعليق على مداخلات
وتساؤلات الحضور

قال عميد كلية العلوم الاجتماعية د. علي الطراح: إن الواضح في مؤشرات علاقة الدولة بالعمل الشعبي وجود توتر دائم في هذه العلاقة، لافتاً إلى أن الشك لازال يسود الأوساط في إمكانية الدولة الاستمرار في استكمال المشوار الديمقراطي.

وأضاف: أن الكويت كانت محظوظة لأن العمل الشعبي النقابي هو الذي يساعدها على حماية نفسها إبان فترة غياب الحكومة، أو الجهاز المنظم في الدولة.

وأشار: إلى أن ما يشوب علاقة جمعيات النفع العام مع الدولة من عثرات، هو في التردد في مراجعة قانون إشهار الجمعيات، وما هو موجود من طلبات داخل وزارة الشؤون، وقال: إن الواضح ليس في الكويت فحسب، بل في جميع بلدان العالم العربي هو عدم تنازل أنظمة الحكم إلى ما هو حق لمؤسسات المجتمع المدني، والتمسك في النظرة التقليدية لرعاية المجتمع بما هو مخالف للشيء الذي بدأت تشهده الكثير من دول العالم المتقدم والمتحضّر، مؤكداً في أن هذه النظرة تعد من أهم أسباب فشل وتعثر خطوات الإصلاح في المجتمع.

وقال: إن التجربة المصرية التي كانت في وقت ما تعد أمل الشعوب العربية في النهوض، وفي إعادة نظرة أنظمة الحكم إلى مؤسسات المجتمع المدني، إلا أنه ونتيجة تخبطها وعدم نجاحها أحبط الكثير من النخب العربية.

وأوضح بقوله: إن موضوع التطوع الذي أشار إليه د. خليفة الوقيان في مداخلته يدفعني للقول بأن التراجع الذي حصل في

المبادرات الشعبية التطوعية، هو لأن السياسة العامة للدولة لا تشجع على خلق مثل هذه المبادرات أو البيئة المشجعة والتي تعمل على تواصل وجود مثل هذه المبادرات.

وبشأن ما أثير عن الولاء القبلي والوطني قال د. الطراح: إن الدولة للآن لم تع بعد خطورة ما يحدث في المجتمع من تفتت مذهبي وقبلي وطَائفي، مؤكداً أن المجتمع بات أكثر من أي وقت مضى مرشحاً للانفجار الاجتماعي.

وبين أن التحالفات التقليدية الحاصلة لا يمكن لها الاستمرار بالطريقة التي تراها الدولة، بل سوف تنقلب على الدولة، بدليل ما هو موجود من مؤشرات.

وعن تجربة التعليم في الكويت وفي باقي دول العالم العربي، قال: علينا أن نعترف أنه ليس لدينا حتى الآن تعليم ممكن له أن ينشئ أجيالاً قادرة على أن تفكر بشكل منفرد، وأضاف: أن الحاصل في مؤسساتنا التعليمية ممارسة للتسلط بأشكال مختلفة.

وأفاد: إن فشل التعليم عندنا في قيادة التحديث داخل مجتمعاتنا يؤكد لنا بأن تجاربنا في التعليم لا يمكن لها أن تحقق الإنجاز، أو التطلعات التي يأمل في وجودها الطامحون والغيورون على حاضر ومستقبل بلداننا ومجتمعاتنا.

وفيما يتعلق بقضية التقاعس في المجتمع، أوضح أن المجتمع يتكيف مع الواقع الذي هو فيه، لافتاً إلى أن تجربة المجتمع الكويتي في الغزو هي التي دفعت بالكثير من الشباب والأطفال إلى العمل الشعبي التطوعي والتحرري، وقال: إن الإنسان، أي

إنسان لديه القدرة على التحول إذا ما وجد البيئة الفاعلة والقادرة على خلق التوجه الذي نريد لهذا الإنسان، أو غيره إن كان في بيئتنا أو غيرها، وأكد: أن البيئة الكويتية تفتقد وبشكل متعمد لوجود توجه حقيقي لخلق إنسان قادر على القيادة، والمشاركة في البناء والتنمية، منوهاً إلى أن النظام السياسي الكويتي حتى الآن غير قادر على فهم ماذا يعني مشاركة المواطن له بالدور والواجب الوطني تجاه مجتمعه وأرض بلده.

وفي السياق نفسه جاء تعقيب المحامي عماد السيف: على مشاركة الحضور في الجزئية المتعلقة بتطوير الديمقراطية: أن الديمقراطية الكويتية مستهدفة وقال: إن هناك قوى وأقطاباً حتى الآن غير مقتنعة بالديمقراطية، مدللاً على أن ما شهدته المسيرة الديمقراطية حين تعرضت للضرب والتقطيع والتزوير في انتخابات مجلس 1967م، وأثناء حل مجلسي 76 و 86، والقرار الذي اتخذ آنذاك بعدم العودة إلى الديمقراطية لولا ظروف الاحتلال. والدليل على عدائية البعض للديمقراطية، وعدم الاقتناع بها وهو ما يعد أيضاً من أهم معوقات تطوير الديمقراطية في الحياة الكويتية.

وعن دور مؤسسات المجتمع المدني وأسباب عزوفها عن الخدمة العامة قال: إن العمل التطوعي يعد بذرة من بذور العمل الديمقراطي، وكان بإمكان هذا العمل التطور لولا الحقد على العمل الديمقراطي والتطوعي والإنساني.

وأضاف بقوله: إن العمل التطوعي تعرض هو الآخر للتخريب

كالشيء الذي تعرضت له الديمقراطية الكويتية، وأكد أنه على الرغم من كل ما شاب مسيرة عمل مؤسسات المجتمع المدني والعمل التطوعي في الكويت، إلا أنه في غياب وجود الأحزاب تبقى جمعيات النفع العام الكويتية، بالإضافة إلى الصحافة والقضاء هم الأجنحة التي تطير بها الديمقراطية.

وقال في ختام تعقيبه على مداخلات الحضور: إن ما بات ملحاً وضرورياً هو تعرية الموقف الذي تقوده قوى الفساد من أجل تخريب الدستور.

نص محاضرة

د. سعد بن طفلة

حول" أهمية التعددية السياسية كأداة رقابية فاعلة"

ختمت رابطة الاجتماعيين فعاليات موسمها الثقافي لعام 2004م بندوة تحت عنوان «أهمية التعددية السياسية كأداة رقابية فاعلة» حيث حاضر فيها وزير الإعلام السابق د. سعد بن طفلة، والمحامي علي البغلي وزير النفط السابق عضو مجلس الأمة، فيما ترأس فعالياتها د. محمد صالح المهيني - عضو هيئة التدريس في جامعة الكويت وعضو مجلس إدارة الرابطة.

وحول عنوان ومضمون المحاضرة قال بداية د. بن طفلة: حين نتحدث عن التعددية السياسية فلابد لنا من الدخول في الإطار الفلسفي لهذه التعددية وأن المدخل يكمن في مبدأ الفيلسوف الألماني المشهور سيونوزيا حين قال: «لا يوجد شيئان متماثلان تماماً»، أي بمعنى أنه لا يوجد شيئان متطابقان تماماً، لأن التطابق التماثلي يعني الوحدة، وهنا الوحدة هي لله سبحانه وتعالى.

وأضاف: أن المبدأ الفلسفي في قضية التعددية هو أصلاً في بقاء الأشياء وفي اختلاف كينونتها عن الآخر، وهو ما ينسحب، أي هذا المبدأ، على الإنسان والخلق والطبيعة والأرض والشجر وباقي الأشياء.

وأوضح أن الإنسان إذا كان بقائه يعتمد على تعدده، فما بالنا في تفكيره الذي يستمده لأجل البقاء من خلال اختلافه مع الآخر، كما يستمد فكرته من خلال اختلافها مع الآخر.

وقال: إن أي فكرة لا تخرج لكي تناقش وتختلف أو يتفق معها يكن مصيرها الموت، كما أن الأفكار أصلاً لا يمكن أن يكون لها وجود ما لم يكن من هو معها أو ضدها.

مؤكداً في أن التعددية الفلسفية تعني في معناها ومضمونها أصل وبقاء الأشياء وتشكيلاتها، إذ لا يتماثل شيئان أبداً وإن كانا يتشابهان.

وأضاف بقوله: إن هذا الأساس الفلسفي لابد له وأن ينسحب بالضرورة على كيفية التعددية في التعايش، منوهاً أن التجربة الإنسانية لدينا أثبتت بأن معظم الصراعات البشرية حتى الحرب العالمية الثانية، لم تكن نتيجة دعوات لمساواة الإنسان بالإنسان، بصرف النظر عن لون ودين وجنس هذا الإنسان، بل كان لأسباب ولدوافع اقتصادية، مبررة بأمور دينية أو غيرها.

وقال: إن التجربة الإنسانية التي تراكمت عبر آلاف السنين خلّفت الكثير من الدمار والحروب بين كافة الأعراف، الأديان، المجموعات اللغوية، الإثنية، والثقافية، والفكرية، وأوضح بأن التجربة الإنسانية توصلت إلى الكثير من الأشياء من بينها التالي:

1 - تختار من تكون بل بالإمكان أن تختار ماذا تريد أن تكون.

2 - عدم وجود مجتمع نقي لغوياً، ولا ثقافياً، ولا عرقياً، ولا دينياً، وهو ما يعني أن هناك خيارين لا ثالث لهما.. وهما إما أن تتبنى البشرية فكرة التعايش مع بعضها البعض، أو خيار الصدفة التي ورثها الإنسان في أنه من هذا المجتمع، أو تلك الطائفة، أو القبيلة، أو العرق والدين، وبيّن أن الحوار الذي يرقى بالإنسان ويجعله متميزاً عن باقي المخلوقات، وهو الذي يمكّننا من الانتقال، أو الانضمام إلى هذه المجموعات أو تلك حسب الفكرة، وهو ما لم تستطع فعله باقي المخلوقات.

وقال: إن الإنسان بسبب إمكاناته في الانتقال الفكري من هذه المجموعة إلى أخرى، يستطيع أيضاً تجاوز الفروقات الأخرى التي قد تكون مشتركة بين الرجال والنساء مثلاً، وبين السود والبيض، أو المسلمين وغير المسلمين، وغير ذلك، والتي قد تكون عادة نتيجة ما لدى هذا الإنسان من قناعات فكرية معينة.

وأضاف: أنه استناداً إلى ما تناولنا ذكره ليس أمامنا خيار ثالث، أي إما في القدرة على التعايش مع الآخر أو لا خيار، وهذا يعني صدام مع الآخر.

وأشار إلى أن الخلط ما بين التحاب والتعايش غير صحيح، لأن هناك فرق بينهما، إذ التحاب تعني دعوة رومانسية، بمعنى أنه لابد من أن نحب بعض الطوائف أو قبائل أو.. أو.. إلخ.

أما التعايش فهو القدرة على التسامح والعيش مع الآخر بأمن وسلام.

وقال: إنما الملاحظ في عالمنا وبين كتابنا، أن هناك خلط واضح بين التعددية السياسة كشكل من أشكال الديمقراطية، وبين هذا الدين أو ذاك. لافتاً النظر إلى أن الديمقراطية تعطينا الفرصة حتى نقبل بالتعايش والبحث عن الأفضل، والذي قد يكون الإسلام، أو الاشتراكية، أو الليبرالية، أو غيرها.

وأكد أن الديمقراطية لا تعني بأي شكل من الأشكال إلغاء الآخر حتى ولو كانت نسبة هذا الأمر قليلة ولا تتجاوز الـ 1%.

نص محاضرة

المحامي علي البغلي

حول" أهمية التعددية السياسية كأداة رقابية فاعلة"

ومن جانب آخر قدم المحامي علي البغلي ورقة حول موضوع الندوة قائلاً: التعددية هي أحد أهم أسس الديمقراطية بجانب حرية التعبير والمجالس البرلمانية المنتخبة، وكلها تعتبر أدوات رقابية فعالة في مواجهة كلتا السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وأضاف: في البداية تعالوا نجول في رحاب التعددية كتعريف، فالتعدد والتنوع هو من المقوّمات الأساسية لكل مجتمع إنساني، ولا أدري ما سبب طرحه في هذا الوقت، هل هو استجابة حقيقية لاحتياجاتنا؟ أم أنه استجابة لأسئلة واستحقاقات مطروحة من خارج تلك الحاجات والسياقات، وإنما طرح علينا فجأة وبقوة من قوى خارجية تحت شعارات مثل العولمة وإصلاحات الشرق الأوسط الكبير.. إلخ؟

فارتبكنا محاولين لملمة شتات أنفسنا مخرجين كل مشاريع إصلاحاتنا المؤجلة من الأدراج، أو من الرفوف العالية التي ملأتها الأتربة والغبار، عسى أن ترضي أو تتناسب مع المقاييس المطروحة من الخارج الذي يريد إصلاح أحوالنا بأي ثمن، لأننا دخلنا عليه وهاجمناه في عقر داره، وعندما بحث عن السبب وجد أننا في أسوأ حال، فتدخل لإجراء التعديلات على كل حياتنا بالجاوية والأدوية! أي بالعنف والإكراه عن طريق الحرب والقوة تارة، وبالإقناع عن طريق طرح مبادرات الإصلاح تارة أخرى.

آسف لذلك الاستطراد، نعود لموضوع التعددية لنقول: إن الاختلاف سُنّة من سنن الله في المجتمعات، فهناك اختلاف في

اللسان واللون والمذهبية والدين والرأي. ولا يشغل باحث العلوم الاجتماعية صواب أو خطأ الخلاف أو مقومات الاختلاف، لأن الحكم فيه لله يوم القيامة، بل يشغل باحث السياسة والاجتماع والاقتصاد كيفية إدارة المجتمعات الإنسانية لهذا الاختلاف بدرجاته، ودراسة مقارنة لطبيعته وحدوده وضوابطه. وهناك فرق بين التعدد كمفهوم يرادف التنوع والاختلاف والتفاوت، و«التعددية» كمصطلح هي نظام سياسي له خلفية تاريخية وفلسفية ترتبط بإدراك دور الدولة وطبيعة المواطنة، بل وطبيعة الإنسان، وصيّغ العقد الاجتماعي وقضاياه ونظامه الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن «التعددية» كمصطلح تعبر عن صيغة واحدة فقط، هي شكل الممارسة الليبرالية الديمقراطية الحزبية في بعض دول أوروبا والولايات المتحدة وكندا، ورغم أن التعددية الحزبية تحديداً هي أحد أنماط التعديدة السياسية عامة، وليست النمط الأوحد، فإن كثيراً من الجدل الذي يثور لدينا في الكويت وباقي المجتمعات العربية والإسلامية الفكرية يدور حول الحزبية، ومدى موافقتها لظروفنا المحلية وعقيدتنا الإسلامية.. إلخ. فمن ناحية هناك اتجاه قوي يؤيد الحزبية وآلية الانتخاب التمثيلية ويراها ضرورة لتداول السلطة وعدم الاستبداد، ووسيلة لإدارة الاختلافات السياسية، وصيانة للحقوق والحريات العامة، ووسيلة للرقابة الفعالة على السلطة الحاكمة.. ومن ناحية أخرى، يقف فريق يرى الحزبية مدخلاً للفرقة، وتحكيماً للقوى السياسية، وسبباً لعدم اللاستقرار السياسي في الدول العربية

والإسلامية، ونظاماً غربياً يرتبط بالتجربة التاريخية الغربية، الذي لا يصلح للنظام السياسي العربي - الإسلامي.

ولاشك أن للتعددية جوانب سلبية وأخرى إيجابية، والسلبية ما خلصت للتشرذم والتقاطع، والإيجابي ما خلص للتكامل والرقي، فلماذا نركز دائماً على السلبي وننسى الإيجابي؟

فالتعدد صفة كل مفردات الكون.. الله سبحانه وتعالى تفرّد بالثبات والصمدية، وعدم التعدد هي صفة من صفات الخالق، فالله واحد وما دونه يقع التعدد والتنوع والاختلاف، فالله ليس محلاً للتفاضل والتسامي، وما دونه يقع فيه التفاضل ودرجات التعدد والكمال، وهذا هو جوهر ولبّ التعدد والاختلاف.

ومن أظهر مصاديق التعدد في المرحلة الأولى من مجتمعاتنا الإسلامية، هي الفرق والمذاهب الإسلامية والتي تعتبر قضية قائمة سلم بها المسلمون شاؤوا أم أبوا، بغض النظر عن مسبباتها واعتبار أن كل مذهب هو صاحب الحق، وهو الفئة أو الفرقة الناجية، وهو أحد مساوئ التعدد وخصوصاً إذا ما اقترن بتزمّت وتطرّف وإلغاء وتكفير الآخر، فالأمور التعددية المتصلة بالعقيدة، هي من الأمور الحساسة والمناطق المحظورة التي ينحصر فيها تفكير الفرد بحسب موروثاته غير القابلة للتغيير والتطور في بعض الأحيان. ومن مظاهر التعددية الاعتقادية على مستوى الكون، هي توزع الناس على الديانات السماوية الرئيسية الثلاث: الإسلامية والمسيحية واليهودية ومئات أو آلاف من المعتقدات الدينية والمذهبية الأخرى، من أقصى الإيمان لأقصى الإلحاد.

وهناك رأي يقول: إن قوله تعالى: ﴿لا إكراه في الدين﴾ هو نوع من الإقرار الإلهي بتعددية الاعتقاد والاعتراف بالتعددية التي هي فطرة إنسانية.

نرجع للمجتمع الكويتي والذي بني في الأساس على التعددية بين طوائف وفئات المجتمع، فالمجتمع الكويتي كان مجتمعاً محافظاً من ناحية، ومن ناحية أخرى كان مجتمعاً ليبرالياً يؤمن حتى النخاع بالتعددية الفكرية والعقائدية وحتى السياسية، فما شاهدناه من محاولات مبكرة لإنشاء مجلس نيابي عام 1938م، هي إقرار بتلك التعددية، وما نراه ونعرف عنه من قيام وإنشاء مساجد للسنة والشيعة جنباً لجنب، وحسينيات، بعد نشأة الكويتي الأولى في منتصف القرن السابع عشر بقليل، هي صورة جلية للإيمان بالتعددية التي تأسس عليها المجتمع الكويتي المحافظ المتفتح، فهناك دور العبادة وهناك دور اللهو والفساد قرب المناطق السكنية!

التعددية السياسية كما قلنا هي: أحد أهم أسس الرقابة السياسية الفاعلة، ففي الدول الشمولية التي تتبنى نظام الحزب أو الفكر الواحد الشمولي وغيره، رأينا أنه لا مجال مطلقاً لإعمال تلك الرقابة.. رأيناه في الدول الشمولية «الاتحاد السوفياتي القديم ومن دار في فلكه»، ورأيناه في الدول الشمولية العربية الثورية والمحافظة.. تجربة دول الحزب الواحد في مصر وسوريا والعراق أكثر من محبطة، وكذلك تجربة الدول المحافظة التي تعطي الحاكم سلطة مطلقة تعيدنا لعصور الظلام في

العصور الوسطى وما قبلها، هي كذلك مرفوضة. لذلك ينمو العالم العربي، وبالأخص مجتمعاتنا الخليجية بخطوات خجلة نحو إعمال مبدأ التعددية، ولكنها إلى الآن خطوات أكثر من بطيئة ولا تبشّر بالخير.

في الكويت بدأت الديمقراطية المقننة بشكل مبكر عام 1962م، ولكنها لم تتطور مع شديد الأسف بالشكل المطلوب، لأن هناك من لا يؤمن بالديمقراطية، والتي فرضت عليهم فرضاً، فحاولوا كل جهودهم لوأد هذه التجربة عدة مرات، تمثلت بحل مجلس الأمة «حلاً غير دستوري»، ومحاولة تنقيح الدستور، وتزوير الانتخابات وإفساد الحياة السياسية البرلمانية، بالتركيز على عوامل القبلية والطائفية والفئوية التي تركز على المصالح الضيقة، والتي لا تعتبر - بأي حال من الأحوال - من قبل التعددية الصحية المطلوبة.

التعددية المتمثلة بصريح العبارة بالحزبية السياسية التي لا غنى لأي تجربة ديمقراطية عنها، الديمقراطية تعتبر ناقصة إذا لم ترتكز على الأحزاب السياسية فيها.. ومهمة الأحزاب السياسية هي: توعية الرأي العام، وجمع ذوي التفكير السياسي المتقارب في بوتقة واحدة، تعبر عنها أفكار الحزب ورؤاه وبرنامجه المعلن، التي تحث وتشجع المواطن على المشاركة السياسية الفاعلة لتطبيق أفكار الحزب الذي ينتمي إليه.. إنشاء الأحزاب السياسية لم تكن غائبة عن فكر المشرع التشريعي، فقد كانت المادة (43) من الدستور تتضمن حرية تكوين «هيئات»

وجمعيات ونقابات على أسس وطنية، فاعترض ممثل الحكومة في المجلس سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح على لفظ «هيئات» قائلاً: إنه يعني حرية إنشاء الأحزاب، فرفعت، ولكن المذكرة التفسيرية من ناحية، وهي لها ملزمة جاءت بالقول بخصوص نفس المادة (43) أن:

«تقرر هذه المادة حرية تكوين الجمعيات والنقابات، دون النص على الهيئات التي تشمل في مدلولها العام بصفة خاصة الأحزاب السياسية، وذلك حتى لا يتضمن النص الدستوري الإلزام بإباحة إنشاء الأحزاب، كما أن عدم إيراد هذا الإلزام في صلب المادة ليس معناه تقرير حظر دستوري يقيّد المستقبل لأجل غير مسمى، ويمنع المشرّع السماح بتكوين أحزاب إذا رأى محلاً لذلك، وعليه، فالنص الدستوري المذكور لا يلزم بحرية الأحزاب ولا يحظرها، وإنما يفوّض الأمر للمشرّع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه».

فضلاً عن أن المادة «56» أشارت للمشاورات التقليدية التي تسبق تعيين رئيس مجلس الوزراء، وهي المشاورات التي يستطلع فيها رئيس الدولة وجهة نظر الشخصيات السياسية صاحبة الرأي في البلاد، وفي مقدمتها رئيس مجلس الأمة، ورؤساء مجلس الأمة السابقين، ورؤساء الجماعات السياسية. ونحن نعتقد أن المقصود من الجماعات السياسية هم: رؤساء الأحزاب السياسية، ولذلك فنرى أنه من المحتّم أن يأخذ شكل التعددية السياسية لدينا في الكويت قالباً محدداً معروفاً هي الأحزاب،

لكي تكون فاعلة كأداة سياسية. ونحن إذا قلنا الأحزاب يجب أن نستبعد كل شرور وآفات الأحزاب التي رأيناها في الدول الشمولية، وأهم الشروط التي يجب أن تلزم بها تلك الأحزاب، هي الالتزام بالنظام الدستوري وبمبادئه الأساسية، والحكم المدني فيه، الذي يحض على التعددية والخلاف بالرأي، ونعني بذلك ألا تنشأ أحزاب على أسس عقائدية أو طائفية «كما نرى من نواة الأحزاب العقائدية الطائفية التي تعمل في الكويت: إصلاح - سلف - شيعة»، فهذه أحزاب لا تؤمن بالديمقراطية - إلا مرحلياً - ولا التعددية السياسية، ولا بالرأي الآخر، وستؤدي حتماً إلى وصول حزب واحد يفرض سلطته الاستبدادية على المجتمع ويلغي أصول الديمقراطية والتعددية، سواء باسم حماية الدول القومية كما رأينا في «البعث العراقي السوري»، أو الإسلام «تجربة الثورة الإسلامية الإيرانية»، التي ضاقت بالحرية والتعددية، فمنعت الآلاف من الترشيح للانتخابات، بحجة معاداتهم لمبادئ الثورة وقياداتها! فهذه التجربة وكذلك تجارب الدول العربية العقائدية فشلت فشلاً ذريعاً في نشر الديمقراطية والتعددية حتى بحدودها الدنيا.

وعليه، فإن الأحزاب لدينا يجب أن تنطلق من منطلق وطني بحت، ولا يكون لها ارتباط خارجي ككل الأحزاب أو التنظيمات الحالية لدينا.

والخلاصة نقول: لا ديمقراطية ولا رقابة فاعلة بدون تعددية، ففي ظل الفكر الواحد لن تكون هناك لا ديمقراطية ولا رقابة،

فإن أنا وحدي أراقب أو أحاسب نفسي، أنا سأحابي نفسي، ولكن إن أوكلت مهمة الرقابة على أفعالي وأقوالي لكوكبة من ذوي التوجهات المختلفة لرأينا، نقداً ورقابة موضوعية فاعلة.

المـــــداخـــــلات والتســـــاؤلات

• **المحامي والكاتب الصحفي محمد مساعد الصالح**، تساءل قائلاً: هل الدين يعتبر جزءاً من التعددية؟ أي بمعنى ممكن قيام أحزاب دينية إسلامية في الكويت؟ وفيما لو سمح بإقامة أحزاب إسلامية في الكويت، فهل يمكن أن يكون مع مثل هذه الأحزاب حوار؟

وقال: إن ما هو ملاحظ عندنا أن كلاً من الإسلاميين والليبراليين كثيراً ما يهاجمون بعضهم البعض من خلال ما يتناولونه في الصحف، مع أن كلاً منهما يؤكد إيمانه بوجود التعددية، ويردد ذكرها كثيراً، لكن من غير أن يكون هناك إيمان بها.

• **أ. خليل حيدر**، قال: هناك ثلاثة شروط ليتسنى للأحزاب الإسلامية الانتقال إلى أفق الأحزاب الإسلامية الديمقراطية كالموجودة مثلاً في تركيا وأن من بين هذه الشروط الإيمان بتداول السلطة، والتخلي عن قضايا التكفير، إضافة إلى عدم وجود شرط الأدلجة في توجهاتها.

• **أحد الحضور** قال: إن الوطن هو الذي يدفع الناس للتعايش، وأضاف قائلاً: إن الخلاف غالباً ما يكون في العمل وليس في موضوع الدين، لأن الدين هو واحد، وأشار إلى أن وجود أكثر من حزبين أو ثلاثة أحزاب دينية يعد أمراً خاطئاً.

• **عصمت الخياط** باحثة في القضاء الدستوري قالت: إن المشكلة الموجودة في الكويت هي في افتقادنا للحوار ما بين فئات

المجتمع، وأضافت: إن الديمقراطية في الكويت ليست وليدة الصدفة، ولم تولد عام 1962م، بل جذورها تعود إلى مجلس الشورى عام 1921م.

تعليق على مداخلات
وتساؤلات الحضور

قال المحامي علي البغلي في بداية تعليقه على ما جاء في مداخلة خالد الشلفان والمحامي محمد مساعد الصالح: إن العرب دائماً يتعصبون لآرائهم ويستميتون في هذا التعصب، مؤكداً أن فسحة التسامح وقبول الآخر ليس لها وجود في فكر وثقافة العرب.

وأشار: إلى أن المشكلة التي يعاني منها العرب تبدأ من البيت إلى المدرسة إلى الجامعة، حيث كل التعليمات والتوجيهات التي تعطى لا يوجد فيها ما يعزز القبول بالآخر، وحرية إبداء الرأي أوالتسامح مع من يخالف فكرنا ومنهجنا وعقيدتنا، خلافاً لما هو موجود في الغرب.

وأضاف: إن الخلاف مع الجماعات الإسلامية في الكويت ليس لأنها إسلامية التفكير، أو المنهج، أو العقيدة، بل لأن هذه الجماعات لا تؤمن بالديمقراطية والتعددية، ولا بقبول الرأي والرأي الآخر.

وعن قضية إشهار الأحزاب قال: لا يوجد ما يمنع إشهارها شرط أن يكون هناك أسس وقانون صارم لعمل الأحزاب كالشيء الموجود في تركيا. وألا تكون الأحزاب المراد إشهارها في الكويت مرتبطة بالخارج كحال الحركة الدستورية الإسلامية وجماعة الجمعية الثقافية الاجتماعية التي لها ذات الانتماء الخارجي.

وبدوره عقب د. سعد بن طفلة على بعض مداخلات الحضور بقوله: بداية هناك تعليقات أتفق مع البعض منها وربما تحتاج

مني إلى التفكير، فيما بعض التساؤلات وما طرح فيها ربما يحتاج هو الآخر إلى محاضرات عدة أخرى للحديث بالتفصيل عنها لكن مع ذلك أقول: إن القوى السياسية إما أن تكون مدنيّة أو دينية، لافتاً إلى أن الدين السياسي أياً كان لا يقوم إلا على إلغاء الآخر، إما بترويضه أو إدخاله معه أو بالقضاء عليه.

وأشار إلى أن القوى المدنيّة عليها اليوم المطالبة بوجود دولة مدنيّة، لافتاً إلى أن ما يطرح وما يكتب يستدعي منا تحديد بعض المفاهيم والمصطلحات، وفهم معاني كل منها.

وقال: إن كلاً منا اليوم يمارس سياسة، وهذه السياسة إما أن تكون سياسية دينية أو سياسية مدنيّة، وأكد بقوله: إنه لا يمكن لأي من التوجهات في ظل وجود الديمقراطية القيام بإلغاء الآخر مهما كان هذا التوجه ليبرالياً أو دينياً.

وأوضح: أنه من غير الممكن أن يكون هناك حزب ديني يعتقد أن موقفه رباني، ويحاول أن يتذاكى على الآخرين، لافتاً إلى أنه وللأسف أن كل الأحزاب الدينية في الكويت لازالت حتى الآن تعتقد إمكانية التذاكي على الناس.

وقال: إن أدبيات الأحزاب الدينية «الإخوان والسلف وحتى المسلمين الشيعة» حتى وقت قريب كانوا يحرّمون العملية الانتخابية والديمقراطية.

وقال: إنه رغم كل ما يمكن أن يقال عن أولئك المدنيين إلا أنهم كانوا ضماناً لهذا البلد، وأشار: إلى أنه لو لم يكن هناك ثلّة طيّبة في هذا البلد لكان أولئك الناس تذابحوا فيما بينهم،

إضافة لوجود العدو المشترك لهم أجل من صراعاتهم مع بعضهم البعض.

وقال: إن تلك القوى لا يمكن لها أن تتعايش مع بعضها البعض لأنها لا تدعي بأنها تعتمد مرجعيتها إلا من أشياء إلهية.

وأفاد بقوله: إن مشكلة الدين السياسي في الكويت وفي المنطقة بشكل عام وفي مدرستيه الرئيسيتين «السنية والشيعية» قد تم مصادرتهما من ترجمة واحدة في غالبها تقول: إما أن تغلق باب الاجتهاد، وتعطّل عقلك، أو أن يطرق الباب شرط الرجوع إلى مرجعية معينة لكي تقول لك إن هذا الباب يتسع أو يضيق باسم باب الاجتهاد، مؤكداً في أن هذا الأمر تكمن مصادرة العقل.

وقال: إن أي قوى إسلامية، أو مسيحية، أو غيرها، متى ما كان لديها الإيمان بأن المرجعية يجب أن تكون شيئاً مكتوباً يوافق عليه الناس، وأنه مهما اختلفنا لا يمكن أي طرف القيام بإلغاء الآخرين، حين ذلك يمكن أن يكون هناك حوار كما يمكن أن يكون هناك حزب إسلامي، أو غيره من الأحزاب، مشيراً إلى أن تذاكي الآخرين بجواز دخول الانتخابات الآن لأجل أسلمة القوانين وإلغاء الآخرين مسألة فهمها شعب الكويت وتجاوزها.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	3
● الرقابة الشعبية في مجتمع ديمقراطي د. أحمد عبدالله الربعي	5
● الرقابة الشعبية في مجتمع ديمقراطي د. أحمد الخطيب	13
● الوعي الشعبي رقيب على السلطتين د. حسن الابراهيم	23
● الوعي الشعبي رقيب على السلطتين الأستاذ / أنور النوري	35
● الرقابة الشعبية أداة ضبط وتقويم لأداء السلطتين د. محمد الفيلي	51
● الرقابة الشعبية أداة ضبط وتقويم لأداء السلطتين د. عبدالمحسن المدعج	59
● الرقابة الشعبية ضرورة لسلامة القرار في السلطتين النائب / أحمد المليفي - عضو مجلس الأمة	77
● دور الهيئات الأهلية في الرقابة الشعبية على السلطتين د. علي الطراح	93
● دور الهيئات الأهلية في الرقابة الشعبية على السلطتين المحامي / عماد السيف	109
● أهمية التعددية السياسية كأداة رقابية فاعلة د. سعد بن طفلة	127
● أهمية التعددية السياسية كأداة رقابية فاعلة الأستاذ / علي البغلي	133
الفهرس	153

رابطة الاجتماعيين - دولة الكويت

رابطـــة الاجتماعيين